الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد و تسيير المؤسسة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر"ل م د" في العلوم الاقتصادية

بعنوان

واقع القطاع الصناعي في الجزائر
دراسة وصفية تحليلية
للفترة 1980-2017

من إعداد الطالبين:

- شيخ المزوار إسلام
- إروان مندر

تحت إشراف :

د. زدون جمال

د. زدون جمال استاذ محاضر - أ- مشرف.ا

د. بوعلي عبد القادر استاذ محاضر -أ –رئيسا.

د. مطهري كمال استاذ محاضر -ب- ممتحنا.

السنة الجامعية 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الدعاء

ربي

لا تدعني اصاب بالغرور ادا نجحت .

و لا اصاب الياس ادا فشلت .

بل ذكرني دائما بان الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح .

يا رب

علمني ان التسامح هو اكبر مراتب القوة .

و ان حب الانتقام هو اول مظاهر الضعف .

يا رب

اذا جردتني من المال اترك لي الامل .

و اذا جردتني من النجاح اترك لي قوة العناء حتى اتغلب على الفشل .

و اذا جردتني من الصحة اترك لي قوة الايمان .

يا رب

اذا اسأت للناس اعطني شجاعة الاعتذار و اذا اساء الي الناس اعطني شجاعة العفو .

يا رب اذا نسيت لا تنساني .

امين يا رب العالمين .

كلمة شكر

أول من يشكر و يحمد هو الله العلي القهار, الأول والآخر الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى وأنار دروبنا، فله جزيل الحمد والثناء العظيم , هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله "محمد بن عبد الله" عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بقرآنه المبين، فعلمنا ما لم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبرعلى المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع. والشكر موصول إلى الدكتور المشرف "زدون جمال" لقبوله الإشراف على هذا العمل على جهده ومساعدته وتوجيهاته القيمة كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد وفي الأخير.

الاهداء

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

"و قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون "

صدق الله العظيم

الهي لا يطيب لي الليل الا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك

و لا تطيب اللحظات ولا تطيب الجنة الا برؤيتك يا الله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الامانة ،إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدان محمد صلى الله عليه وسلم

الى من كلله الله بالهيبة و الوقار الى النبع الطاهر الى من احمل اسمه بكل فخر و ارجو من الله حمايه

ابي العزيز نور الدين

الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب و معنى الحنان و التفاني

الى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي الى اغلى الحبايب

امي الحبيبة

الى نصفي الثاني ملاكي و توأم روحي و ملجئي في الصعاب الى احن و اعز اخت

اختي اكرام

الى مصدر قوتي و سندي في الحياة الى من سكن ديار الغربة و من تشتاق له روحي الى احن اخ

اخي محمد الامين و ايوب

الى من تلازمني دعواتهما الى اطيب قلب جدتي و عمتي اطال الله في عمريهما و ادام عليهما الصحة و العافية

" حبيبة " و طاطا "

الى القلوب الطاهرة و البريئة كتاكيت العائلة

عبد الصمد و وسيم

الى الصديق الدي وهبتتني اياه الحياة

محمد نبيل

إسلام

الفهرس العام

البسملة	
الدعاء	
الشكر و التقدير	
الاهداء	
الفهرس العام	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة العامة	أ
مفاهيم نظرية حول الصناعة و القطاع الصناعي	
مقدمة الفصل	2
I ماهية القطاع الصناعي	3
I 1 التطور التاريخي للصناعة .	3
I 2 مفهوم الصناعة و انواعها	4
I 3 دور الصناعة و اهميتها	7
I I استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر	11
I I 1مفهوم الاستراتيجية	11
I I 2 ابعاد استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر	11
I I 3:أهداف الاستراتيجية الصناعية الجديدة	13
III- واقع القطاع الصناعي في الجزائر	14
III 1-ازمة الصناعة في الجزائر	14
III2- خصائص التصنيع في الجزائر	15
III3 أداء المؤسسات الصناعية بالجزائر	17
خاتمة	21
دراسة تحليلية وصفية قياسية لواقع القطاع الصناعي في الجزائر	

مقدمة الفصل	**23**
I التطورات التي شهدها القطاع الصناعي الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد المخطط	**24**
1- تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1980-1989)	**24**
II التطورات التي عرفها القطاع الصناعي الجزائري خلال مرحلة التحول إلى النظام الاقتصادي الليبرالي (1990-2017)	**29**
II-1 تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1990-1999)	**29**
II-2 تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (2000-2017)	**34**
III دراسة تحليلية وصفية لتطور الرقم الاستدلالي العام و الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة للفترة (1984-2017)	**36**
III-1دراسة تحليلية وصفية لتطور الرقم الاستدلالي العام و الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة للفترة (1984-2017)	**36**
III-2 النموذج القياسي لاثر تقلبات الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	**38**
III-3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	**39**
خاتمة الفصل	**45**
خاتمة عامة	**47**
المراجع	
الملاحق	
الملخص	

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي لفترة (1980-1989)	26
02	تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال الفترة(1990-1999)	33
03	تطور الصناعة المصنعة	37

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	الإستثمارات المخصصة للفترة (1980-1989)	25
02	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للفترة (1980-1989)	27
03	تطور الصناعي للقطاع العام خلال الفترة (1980-1989)	28
04	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1990-1999)	31
05	تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال الفترة(1990-1999)	32
06	تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي للفترة (2000-2017)	34
07	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام للفترة (2000-2016)	36
08	دراسة وصفية لتطور الصناعة المصنعة خلال 1984- 2017	37
09	اختبار Augmented Dickey-Fuller test statistic "ADF	40
10	اختبار PHILIP PERRON	41
11	اختبار GRANGER&ANGEL	42
12	سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة (KPSS)	43
13	نموذج نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ	44

مقدمة عامة

تتسابق الدولة لتطوير قطاعاتها الصناعية لما لها من دور رئيسي في عملية التنمية الإقتصادية حيث يتميز الصناعي كما هو عليه الحال في الدول المتقدمة بإرتفاع معدلات إنتاجية ومن ثم إرتفاع معدلات نموه الإقتصادي والمقصود بالنمو الصناعي هو ذلك النمو الحاصل في القطاع الصناعي الذي يؤدي إلى تحقيق زيادة مستمر في كمية السلع والخدمات المنتجة في الإقتصاد والتي تكون لها تأثير في زيادة معدلات نمو الدخل و الناتج الوطني .

والقطاع الصناعي هو وحدة كبيرة في الإقتصاد تتكون من مجموعة من الفروع والأنشطة الصناعية تنقسم إلى ثلاث مجموعات أساسية :الصناعة الإستخراجية و التي تقوم على إستخراج المواد الطبيعية من باطن الأرض (المناجم والمناجم). الصناعية التحويلية وتسمى أيضا بالتصنيع وتقوم على تحويل المواد من شكل معين إلى شكل (صناعة الخشب صناعة النسيج الصناعة الكيميائية) أما المجموعة السالبة فهي الصناعة الإنشائية التي تتضمن بناء المنشآت المختلفة.

والجزائر بحكم إئتمانها إلى البلدان النامية فهيب تتميز بالخصائص العامة لهذه البلدان ومحاولة للقضاء عل عوامل التخلف الإقتصادي والإجتماعي انتهجت بعد حصولها على الإستقلال السياسي خطط تنموية طموحة تعتمد بالأساس على إيجاد قطاع على قوي وعلى أداء التخطيط الشامل للقيام بعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية حيث إتسمت المرحلة الأولى منها التركيز على الهياكل الأساسية والتنظيمية وإستصدار التشريعات والإجراءات التي استهدفت تهنئة مدخل عقلاني للتنمية الصناعية، وفي المرحلة الثانية وصعب أول خطة التنمية الاقتصادية واستهدفت القطاعات الصناعية الأساسية كما إتبعت بعد ذلك في مراحل أخرى بإصلاحات هيكلية ومالية مسا المؤسسات العمومية بشكل خاص والإقتصاد الوطني بشكل هام تمهيدا للإنتقال إلى إقتصاد السوق .

إن المتتبع للجهود التنموية التي بدلتها الجزائر في سبيل التنمية الصناعية يتأكد أن القطاع الصناعي إعتمد في نموه على العديد من السياسات، التي أسفرت على بناء هيكل ضعيف للإنتاج الصناعي يقوم على صناعات متعددة في الغالب على العالم الخارجي في تلبية طلبها على المدخلات الإنتاجية والمعدات والخبرات الأجنبية أيضا، الأمر الذي زاد من الإرتباط

ومن تبعية القطاع الصناعي للعالم الخارجي كما أن هيكل هذا القطاع الإنتاجي يخلو من الصناعات الإنتاجية التي نحافظ على العوامل الاستمرارية والتي تتزايد أهميتها مع تطور الصناعة بشكل خاص ،حيث تزيد من الأخوة الترابط بين الصناعات المختلفة من جهة ،وبينها وبين قطاعات الإقتصاد الوطني ويرجع ذلك كله إلى السياسات الصناعية التي ثم إنتهاجها في محاولة للتنمية وتطوير الصناعة. حيث أن تطوير القطاع الصناعي يتطلب بالضرورة إتباع سياسة أو إستراتجية والصحة المعالم تعمل على التنسيق بين الصناعات المختلفة من جهة وبينها وبين القطاعات الإقتصادية من جهة أخرى .

- **الإشكالية :**

إنطلاقا من سبق فإن الإشكالية الأساسية التي سنحاول الإجابة عليها هي كالتالي :

-ما هو واقع القطاع الصناعي الجزائري ؟.

- **الأسئلة الفرعية :**

✓ ما هي الإستراتجية الصناعية في الجزائر ؟.

✓ ما هو دور الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟.

✓ ماهي خصائص قطاع التصنيع في الجزائر؟.

- إنطلاقا من التساؤلات السالفة الذكر تسعى من خلال بحثنا الإختبار الفرضيات التالية:

✓ الصناعات الإستخراجية تسيطر على القطاع الصناعي بنسبة كبيرة وتساهم بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية

✓ انعدام مساهمة الصناعات التحويلية في تحقيق النمو في الجزائر.

✓ وجود علاقة عكسية بين الرقم الاستدلالي العام و الرقم الاستدلالي للصناعة المصنعة.

- **أهمية الدراسة :**

تكمن الدراسة في أهمية إنعاش الصناعة الجزائرية والنهوض بالقطاع الصناعي ودورها في التنمية وكيف هو المستقبل في ظل أزمة النفط التي تمر بها الجزائر وخصوصا لمساهمة في إنتاج الإجمالي.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان القطاع الصناعي في تحقيق النمو الإقتصادي وكيف يوثر على إقتصاد الدولة حيث أن موضوعنا هذا يعطي المجال للدولة لتحسين آدائها في المجال الصناعي من أجل تطويرها، رفع من إقتصادها الوطني والتخلص من التبعية للمحروقات.

- **المنهج المتبع في الدراسة:**

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتحقيق ونسلط الضوء على مكوناته إرتأينا كل من المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره منهجا مناسبا لعرض محتويات الدراسة والمنهج القياسي لتحليل واقع الصناعة في الجزائر.

- **حدود الدراسة:**

- ✓ **الحدود المكانية:** الجزائرية بناءا على المعطيات المقدمة من طرف الديوان الوطني الإحصائيات ONS.
- ✓ **الحدود الزمانية :** ركزت الدراسة على الفترة الزمنية.

- **صعوبات الدراسة:**

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا نذكر:

- ✓ قلة المراجع الخاصة بالموضوع.
- ✓ التناقص والتضارب في المعلومات والإحصائيات.
- ✓ عدم وجود معلومات ثابتة على وضعية القطاع الصناعي في الجزائري و المناطق الصناعة الموجودة بها.

- **الدراسات السابقة :**

تعددت الدراسات حول قطاع الصناعة في الجزائر وغرض أهمها فيما يلي:

- دراسة مخضار سليم 2018 بعنوان دراسة تحليلية لتنافسي للقطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول حيث هدفه الدراسة إلى تحليل الوضع التنافسي للقطاع الصناعي الجزائري في الأسواق الدولية مقارنة بكل من مصر، مغرب، وتونس، وكانت الدراسة حول ماهية المنافسة والتنافسية، آليات دعم القدرة التنافسية

المؤسسات الصناعية وواقع القطاع الصناعي في الجزائر أما في تتناول تطور مؤشر القطاع الصناعي خلال الفترة الزمنية (1990-2015) وتحليلها كما قام بتكوين نموذج قياسي يدرس العلاقة في المدى الطويل والقصير بين a ، b كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة (exha و exhha) باستخدام المنهج ardl وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

* لا يزال القطاع الصناعي الجزائري يعتمد في نشاطه على الحماية الحكومية، وغير قادر على الإندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة ارتباطه بالاقتصاديات المقدمة من حيث التموين.

* يشير التطور الكبير للواردات إلى عجز القطاع الصناعي الجزائري على تلبية الحاجات الأساسية من مواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى.

* إن أهم ما ميز الصادرات السلعية الصناعية لكل من تونس، مصر، المغرب هو تركيزها على عدد كبير من على عدد كبير (المنتوجات و بشكل متنوع عكس الصادرات الصناعية الجزائرية إنحصرت في عدد محدود من المنتجات و في مقدمتها النفط و الغاز الطبيعي .

* لم تحقق إتفاقية الشراكة الجزائرية –أوربية الأهداف التي أنشئت من أجلها و هي تطوير القطاع الصناعي ودعم تنافسية في الأسواق المحلية و الدولية حيث أصبحت الجزائر بموجب هذه الإتفاقية عبارة عن تسويق لتصريف المنتجات الأوربية .

- عروب رتيبة بوسبعين تاسعديت 2012 "الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر" تهدف هده الدراسة إلى أن اغلب دول العالم تسعى الى تحقيق معدلات نمو ايجابية مستمرة ومستقرة لكن الهدف المنشود ليس التحقيق بالنظر الى التحديات التي قد تواجهها. فالجزائر وعلى غرار باقي الدول تعمل هي الأخرى على لعب الأدوار المنوطة بها في المشهد الإقتصادي العالمي وذلك من خلال إرساء معالم تنمية شاملة نعمل على تفعيل كافة القطاعات وعلى رأسها القطاع الصناعي الذي يعتبر سمة تطور أي مجتمع وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

- الإستراتجية الجديدة للقطاع الصناعي المتبنى من طرف الدولة الجزائرية تضعها أما رهانات حقيقية .

- الموارد الطبيعية المتاحة للصناعة الجزائرية تسمح لها بتحقيق أفضل إنتاجية في حال ثم تثمينها و إدراك قيمتها .

- إن إبداء وإعطاء الأهمية للعنصر البشري من خلال التركيز على الإبداع و التجديد في الإستراتيجية الصناعية الجديد سيعطي مجال واسع لتفجير القدرات والكفاءات ما من شأنه تفعيل دور القطاع الصناعي في التنمية الإقتصادية .

- زوزي محمد 2010 إستراتجية الصناعة المصنعة والصناعة الجزائرية تهدف هذه الدراسة إلى الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي تعيشها الدول النامية حيت هذه الأوضاع دفعت بالدول النامية إلى البحث عن المخرج من الواقع الصعب الذي يعيشه، مما جعلها تتبنى إستراتيجيات تنموية أفرزها الأدبيات الإقتصادية والإجتماعية عبر مراحل التطور التاريخي البشري، ترتكز أساس على التصبح كم حرك أساسي لعملية التنمية حتى أصبح التصنيع مرادف للتنمية لأن الدول المتقدمة هي دول صناعية، أما الدول النامية فهي دول زراعية و كانت نتائجها كما يلي .

-فشل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر للنهوض بالقطاع الصناعي .

-من أجل إنقاذ الإقتصاد الجزائري من الإفلاس توجب على الجزائر التوجه للإستجاد بالمنظمات الدولية .

-إن الجزائر الإستراتيجي للتنمية في الجزائر كان له أثر في الوضعية التي آتت إليها الصناعة الجزائريين .

5-بن عيسى يمينة 2009.إستراتجية "إنعاش القطاع الصناعي والنمو الإقتصادي في الجزائر "يهدف هده الدراسة إلى تحليل إنعاش القطاع الصناعي والنمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي وخلصت الدراسة إلى المساهمة الكبيرة للصناعات الإستخراجية مقابل ضعف الصناعات التحولية في تحقيق النمو ما أدى إلى وقوع الجزائر في أزمة وفي ظل هذه الأزمة تسعى الجزائر إلى إنعاش صناعتها مرتكزة على القطاع الصناعي الفلاحي بالإضافة إلى المناطق الصناعية التي تساهم في تحقيق النمو وتخفيف البطالة،وعليه عملت الجزائر على تنميتها من خلال التركيز على المناطق التي بها

الصناعات البترولية والغاز بالإضافة إلى تنويع الصناعات الأخرى كتحقيق الإكتفاء الغذائي وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الصناعة أسلوب لتحقيق التنمية الإقتصادية .

- ضعف نسبة مساهمة الصناعية التحويلية في إنتاج المحلي للجزائر .

- إن مشكلة الصناعة الجزائرية الدي فض عند عمليات التصنيع حيث كان التركيز على الصناعات الثقيلة الكثير من الأموال ولا تعطي نتائج فورية في حيث التركيز على إنشاء صناعات موجهة للتصدير لموافقة المحروقات وذلك لتنويع الصادرات .

- قوريش نصيرة 2008 "أبعاد و توجهات إنعاش الصناعات في الجزائر" تطرقت هذه الدراسة إلى تحفيز الصناعة .هذا الموضوع تناوله مجموعة من الأطراف المختصة بما فيه وزارة الصناعة و ترقية الإستثمار والشركاء الإجتماعيين في المؤتمر الوطني الذي عقد يومي 26فبراير 2007حيث أن تطبيق إستراتجيات وسياسات إنعاش الصناعة من شأنها إعادة ترتيب وهيكلة القطاع فالجزائر تسعى من خلال ذلك إلى الإنتقال من مرحلة غياب التصنيع إلى مرحلة بعث الإنتاج الصناعي بتنمية بعض الصناعات وقامت بإستخلاص ما يلي:

- تحقيق الجودة و التنافسية وخفض التكاليف الإنتاج للتوافق مع متطلبات المواصفات والمقاييس العالمية.

-إستكمال تحويل النظام الإقتصادي.

-الحصول على التكنواوجيا الحديثة من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة من الشركات الكبرى.

- بن عزرين عزالدين،2010، دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000-2012،مذكرة مقدمة كجزء متطلبات نيل شهادة الماجستري في العلوم الإقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة السنة الجامعية 2011- 2012 تهدف الدراسة إلى إبراز ضرورة تكتب الجهود وتعزيز الإستراتيجيات للنهوض بالتصنيع بإعتباره طريق لتعظيم معدلات النمو منة خلال التعريف بالسياسات الصناعية وأنواعها. محاولة إكتشاف أهم العراقيل التي تعيق

القطاع الصناعي والإستراتجية الصناعية المقترحة للنهوض بالإقتصاد الجزائري. ومن بين التوصيات على الرغم من الإنجازات الكبيرة المحققة في القطاع الصناعي، إلا أن مساهمة لا تزال دون الإمكانيات المتوفرة والطموحات المنشودة مما يتطلب تكثيف الإستثمارات الوطنية والأجنبية خصوصا في القطاعات الصناعية التحويلية عبر التطوير البيئة الأعمال و مناخ الاستثمار لارتقاء بمعدلات الإستثمار في القطاع الصناعة.

- **هيكل الدراسة:**

للإحاطة بإشكالية الدراسة ولتحقيق الاهداف المرجوة منها قمت بتقسيم العمل الى فصلين وهما:

- تطرقت في الفصل الأول إلى مفاهيم نظرية حول الصناعة والقطاع الصناعي الجزائري حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي:
  - أولا: ماهية الصناعة وأهميتها الاقتصادية.
  - ثانيا : استراتيجية انعاش القطاع الصناعي المطبقة في الجزائر.
  - ثالثا : واقع القطاع الصناعي في الجزائر.
- أما الفصل الثاني يتمثل في دراسة وصفية تحليلية قياسية للقطاع الصناعي الجزائري أيضا قمت بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:
  - أولا استعرضت التطورات التي شهدها القطاع الصناعي الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد المخطط.
  - ثانيا التطورات التي عرفها القطاع الصناعي الجزائري خلال مرحلة التحول إلى النظام الاقتصادي الليبرالي.
  - ثالثا دراسة تحليلية وصفية قياسية لتطور الرقم الإستدلالي العام والرقم الإستدلالي للصناعات المصنعة باستخدام برنامج Eviews.

الفصل الاول

مقدمة الفصل:

يقاس تطور الشعوب في العلم والثقافة والسياسة والفن وغيرها من مجالات التطور الحضاري بمدى تطورها الاقتصادي وهذه النظرية واضحة في تطبيقاتها لدى الدول المتقدمة صناعيا حيث يشكل الاقتصاد العامل الأساسي والمهم في التطور الفكري والاجتماعي، وعلى العكس من ذلك نرى مجتمعات متخلفة اقتصاديا وما يرافق هذا التخلف من انحدار على كافة المستويات. وفي البحث عن أسباب هذا التخلف الاقتصادي نرى أن هناك عوامل وأسباب كثيرة منها التخلف الصناعي والتقني الذي يكاد أن يكون مرادفا لقلة التصنيع وبدائيته ، وهناك سوء استغلال الثروات والذي يصل أحيانا إلى درجة انعدام الاستغلال وتبقى الوسائل المستوردة من آلات وغيرها غير مستخدمة لعدم وجود من يستخدمها أو لرداءة صيانتها. والجزائر بحكم انتمائها إلى مجموعة البلدان النامية ومحاولة منها للقضاء على عوامل التخلف الاقتصادي انتهجت بعد حصولها على الاستقلال السياسي خططا تنموية طموحة تعتمد بالأساس على إيجاد قطاع عام قوي، غير أن هذه السياسات المعتمدة في سبيل تحقيق تنمية صناعية أسفرت عن بناء هيكل ضعيف للإنتاج الصناعي يقوم على صناعات معتمدة في الغالب على العالم الخارجي في تلبية طلبها على المدخلات الإنتاجية والمعدات والخبرات الأجنبية أيضا، الأمر الذي زاد من الارتباط ومن تبعية القطاع الصناعي للعالم الخارجي. كما أن هيكل هذا القطاع الإنتاجي يخلو من الصناعات الإنتاجية التي تحافظ على عوامل الاستمرارية والتي تتزايد أهميتها مع تطور الصناعة بشكل خاص.

I - ماهية القطاع الصناعي:

I-1-التطور التاريخي للصناعة.

يرجع نشوء الصناعة وتطورها إلى فترات تاريخية طويلة، أي منذ بداية تكوين المجتمعات، ثم تطورت لتصل إلى العصور الحديثة إلى ما هي عليه ومن هذه المراحل ما يلي:[1]

-مرحلة الصناعة المنزلية: كانت الصناعة في بدايتها على شكل نشاطات منزلية ضمن نطاق القطاع الزراعي الريفي. فقد كانت المرأة تقوم بصناعة وحياكة الملابس والغزل والنسيج فيما مارس الرجل صناعة أدوات العمل الزراعي وأدوات الطبخ وغيرها من الأدوات الضرورية للمنزل وللإنتاج، وقد استمر هذا النوع من الإنتاج الصناعي إلى مرحلة متأخرة من تطور المجتمع البدائي.

-مرحلة الحرفية: في هذه المرحلة تطور النشاط الصناعي بحيث تحول بعض المنتجين إلى أفراد متخصصين بنشاط معين كحرفيين أو صناع كالحدادين والنجارين والصباغة والخزفيين والنساجين وغيرهم، حيث كان نشاطهم مخصص للسوق وليس لإشباع حاجة العائلة فقط. ويرتكز عمل الحرفيين على إنتاج سلع صناعية معينة بتوصية من المستهلك، ثم تحول النشاط فيما بعد إلى صنع المنتجات الصناعية وعرضها للبيع في السوق وقد بقي النشاط الحرفي حتى القرون الوسطى (مرحلة الإقطاعية) ووصلت أعلى مستوياتها من خلال بناء الورشات في الدول الأوربية. حيث مهدت لمرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة، كما تعتبر بعض الحرف الصناعية كالغزل والنسيج والخشب والأثاث والمنتجات السياحية حتى الوقت الحاضر من النشاطات الرئيسية في كثير من البلدان كالهند وباكستان وإيران ومصر الخ.

- مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة (المعمل الصغير):

حيث يقوم رب العمل باستخدام العمال الحرفيين لقاء أجور معينة مقابل صنع منتجات تحت سقف واحد بموجب تقنية يدوية. وقد مكنت هذه الوسيلة من بسط الرقابة داخل المعمل مما يخلق جو من المنافسة بين العاملين، إلا أن هذا النمط من التعاون الإنتاجي بقي محدود الفائدة

[1] أ.حميد بن نية، دور القطاع الصناعي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في الجزائر الملتقى الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الإقتصادي في الجزائر.

إلى لغياب تقسيم العمل الذي يعود له الفضل الأكبر في رفع إنتاجية العمل وزيادة الإنتاج وتخفيض نفقاته وبالتالي زيادة الأرباح.

-مرحلة المعمل الرأسمالي:

وهي تضم الشكل التنظيمي الأساسي للإنتاج الرأسمالي الذي تمثل في ورشة عمل أو أكثر يعمل فيها عدد كبير من العمال تحت إشراف رب العمل، حيث تقوم على أساس استخدام الأجهزة شبه الآلية مع كثافة عالية للعمل ووجود تقسيم فني للعمل. حيث إنتشرت المعامل في الدول الأوربية إبتداءا من أواسط القرن السادس عشر حتى بداية الثورة الصناعية في انجلترا في عام 1780 وإستمرت في بلدان أخرى حتى القرن التاسع عشر. وتميزت هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج يصاحبها تخصص في أدوات العمل المستخدمة، وقد أسفر ذلك عن زيادة كبيرة في إنتاجية العمل بالمقارنة مع المراحل السابقة. كما أن لهذه المرحلة الفضل في تهيئة الأساس التنظيمي والتقني لنشوء الصناعة الآلية الضخمة بعد الثورة الصناعية.

-مرحلة الصناعة الآلية:

قامت هذه المرحلة على أساس استخدام الآلات بكثافة متزايدة بعد الثورة الصناعية، حيث تم إدخال العلم والتكنولوجيا في إنجاز الآلات والمعدات والتي تقوم على مصادر من الطاقات المتطورة من بخارية وكهربائية وكهرومائية وحرارية وشمسية ونووية. وقد تكونت هذه الصناعة بعد عملية بناء اقتصادية وفنية طويلة لمصانع آلية بدأت من الصناعات الخفيفة وخاصة النسيجية إلى الصناعات الثقيلة.

I -2- مفهوم الصناعة وأنواعها:

I -2-1-مفهوم الصناعة :

أعطي للصناعة أكثر من معنى شانه في ذلك شان اغلب المصطلحات الاقتصادية ، كما انه يخضع إلى عدد من التأويلات والتعاريف المتنوعة، حيث أن مصدر هذا الاختلاف هو تباين وجهات النظر والمعرفة المختلفة لهده المدرسة الفكرية الاقتصادية أو تلك ، نذكر منها ما يلي :

- الصناعة ظاهرة إقتصادية وإجتماعية وحضارية في كل بلد من بلدان العالم ، فالصناعة عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر في تركيبه الحضاري والمادي بما يؤدي إلى تطوره إقتصاديا وإجتماعيا وعمرانيا ، وفي الوقت نفسه تتأثر الصناعة بالعوامل

الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لذلك المجتمع، وإذا أريد للصناعة أن تسهم بفعالية في تطوير المجتمع ونموه ، فإنه يفترض أن يتبنى خطة التصنيع على أساس الإستغلال الأمثل والكفء للموارد والإمكانيات المتاحة في الدولة.[1]

- الصناعة هي النشاط الإنساني غير الفلاحي الذي يسعى إلى إنتاج أو إحداث تعديل على الأشياء والمواد بهدف تحقيق غاية محدودة، بل أوسع من ذلك، حيث يشمل جميع الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم المختلفة، فهي جميعها تدخل في مفهوم الصناعة.[2]

- تعتبر الصناعة التحويل المستمر وبكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها، والمقصود بكلمة مستمرة استبعاد النشاط الحرفي واليدوي، وتعبير يسهل نقلها إستبعاد عمليات البناء أي مفتاح التطور الاقتصادي

للأقاليم وجزءا أساسيا من مفردات التنمية الاقتصادية على المستوى القومي.[3]

- هي تعبير عن كل مادة يجري تغييرها من حالة إلى حالة أخرى ويجعلها جاهزة للاستخدام أو الاستهلاك والتي جرت عليها عمليات تغير في تكويناتها تعتبر سلع مصنعة أو نصف مصنعة.[4]

حسب العالم ولبرت مور الصناعية هي " مجموع الإنتاج المادي الذي يأتي عن طريق استخدام الآلات عن طريق مصادر الطاقة المختلفة "[5].

يمكن تحديد ثلاث مفاهيم للصناعة و ذلك كما يلي:[6]

-مفهوم الصناعة التاريخي الإقتصادي : يركز هذا المفهوم في جوهره على مسألة أسلوب الإنتاج، ويستند على النشاط وإستغلال الأساليب المحسنة الإنتاج الثروة، حيث يتركز بالدرجة الأولى على إدخال طريقة جديدة للإنتاج أو أسلوب جديد للعمل ضمن الفعالية الاقتصادية وهذا الأسلوب الجديد يتجسد في المكائن المسيرة بالقوة الآلية.

---

[1] كامل كاظم بشير الكتاني ، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2008، ص 61.

[2] خبابة صهيب ، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، ص 105.

[3] بهيج شعبان ، جغرافية العالم الصناعية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص 5.

[4] عبد الغفور حسن كنعان المعماري ، اقتصاديات الانتاج الصناعي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2010 ، ص13

[5] داوود معمر ، منظمات الأعمال الحوافز والمكافات ، دار الكتاب الحديث للنشر ، القاهرة ،2006، ص34.

[6] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 - 25.

-المفهوم الإحصائي للصناعة : تتألف الصناعة بموجب هذا المفهوم من عدة مؤسسات، والمؤسسة هي وحدة اقتصادية تقوم بنطاق واحد من الفعاليات الاقتصادية ، والمفهوم الإحصائي للصناعة هو تصنيف يعتمد

على نوع النشاط الاقتصادي للصناعة، وهذا ما يمثل جوهر مفهوم الصناعة المتبع في المقياس الدولي للتصنيف الصناعي International standard industriel classification أو ما يعرف ب INSIC ، وعليه فإن المفهوم الإحصائي للصناعة هو مفهوم تصنيفي يقيم روابط بين مجموعات من المؤسسات أو الصناعات وهدا المفهوم يعتمد على النشاط الإقتصادية نوع الصناعة.

مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية : بموجب هذا المفهوم تتألف الصناعة من عدد من المؤسسات التي تنتج سلعة معينة أو عدد من السلع، ويكتنف هذا المفهوم النظري للصناعة صعوبات عملية حيث خضع إلى اجتهادات وتعريفات مختلفة من قبل المنظرين والكتاب، حيث عرفهاB.D.G.Fortman " الصناعة هي مجموعة من المشاريع التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا[1] إلا أن هذا التعريف قد تعرض إلى عدة إنتقادات من مختلف المدارس الإقتصادية ، وذلك لعدم وجود مثل هذا المفهوم في الواقع العملي، كما عرفها chamberlin " الصناعة هي مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع، وإن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا وعليه فقد تم التخلي عن فكرة التجانس المطلق.

I-2-2 - أنواع الصناعة :

هناك نوعان رئيسيان للصناعة هما:[2]

- الصناعات التحويلية : هي مجموعة من الفروع الصناعية التي تعمل على معالجة أو إعادة معالجة المواد الأولية المتأتية من الصناعة الإستخراجية ومن الزراعة، ومن أهم فروع الصناعة التحويلية ما يلي :

- صناعة تعدين المعادن السوداء (كإنتاج الحديد الصلب، الفولاذ، الصفائح...).
- صناعة تعدين المعادن الملونة كإنتاج النحاس والزنك، الرصاص، الألمنيوم، القصدير.

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سبق ذكره، ص 13
[2] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سبق ذكره، ص 15.

-صناعة تحويل المعادن كإنتاج المصنوعات المعدنية والآلات والأجهزة، ووسائل النقل والتكتيك الإلكتروني .

-الصناعات الكيماوية.

- صناعة الأخشاب .

- صناعة الورق والطباعة والنسيج بأنواعها .

- صناعة الأحذية الجلدية، والصناعات الغذائية بأشكالها المختلفة وأنواعها المتباينة .

مما سبق يمكن القول أن الصناعات التحويلية في جميع الصناعات التي يحصل عليها تغير جزئي أو كلي للمادة المستخدمة سواءا مواد أولية أو مواد نصف مصنعة، ولذلك كثيرا ما يقصد بكلمة الصناعة في اللغة العربية هي الصناعة التحويلية وليس النشاط الإنتاجي، إلا أن الأخير أخذ يشيع في الوقت الحاضر بسبب انتشار عدة مصطلحات مثل صناعة السياحة، صناعة النقل، صناعة الدواجن .... إلخ، إلا أن الكلمة ذاتها أخذت تستعمل للدلالة على النشاط الإنتاجي مهما كان نوعه و موقعه .

- **الصناعات الإستخراجية :** هي إحدى فروع الصناعة المهمة التي تستخرج مختلف الخامات والوقود من باطن الأرض أو المنتجات الزراعية فوق الأرض، منها صناعة الفحم وخامات الحديد، واستخراج النفط والكبريت والخامات الأولية المستخرجة من التربة، لذا فان الصناعة في القطاع الذي تتفاعل في إطاره عناصر الإنتاج لتكيف الموارد الطبيعية في ضوء حاجات الإنسان إلى السلع والخدمات المختلفة سواء كانت إنتاجية أم استهلاكية .

I -3 - دور الصناعة وأهميتها:

- مزايا الصناعة و دورها في التنمية الإقتصادية :

عملية التصنيع لا بد أن تكون مصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية، ولهذا لا يمكن تصور تحقيق التنمية الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تطوير القطاع الصناعي، لأن الظاهرتين متلازمتان.

- مزايا الصناعة :

تكتسب الصناعة أهميتها من المزايا العديدة التي تتميز بها عن غيرها من القطاعات الإقتصادية مما يجعلها قادرة على أن تلعب دورا أساسيا وحيويا في تنمية الإقتصاد الوطني، ومن أبرز هده المزايا ما يلي :[1]

- يتميز النشاط الصناعي بإرتفاع متوسط إنتاجية العمل بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، كما أن مستوى

الإنتاجية في الصناعة يرتفع مع تطور القطاع الصناعي.

- إن وفورات الحجم تنطبق على الصناعة أكثر مما تنطبق على القطاعات الأخرى، وبالتالي تخفيض تكلفة

الوحدة المنتجة.

- تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى بعلاقات تشابكية ضمنية مع القطاعات الأخرى، مما

يجعلها محفزة على النمو التراكمي .

- تتميز الصناعة بكثرة استيعابها للأيدي العاملة وخصوصا كثيفة العمل .

I-3- دور الصناعة في التنمية الإقتصادية :

نظرا للمزايا التي تتميز بها الصناعة عن القطاعات الاقتصادية الأخرى فإنها تلعب دورا متميزا في تحقيق عملية التنمية من خلال العوامل الآتية :[2]

- إن معدلات الإنتاجية المرتفعة نسبيا في القطاع الصناعي تساهم في نمو الدخل القومي من خلال علاقات التشابك والترابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى، ولهذا فان الدول النامية تنظر إلى التصنيع كوسيلة التحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي و الدخل القومي.

- يساهم نمو قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة حيث أن نمو قطاع الصناعة يمكن أن يوفر فرص للعمالة حيث أن غالبية الدول النامية تعاني من مشكلة البطالة سواء البطالة الإجبارية الظاهرة أو البطالة المقنعة.[3]

---

[1] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

[2] حسين العمر، (وآخرون) ، " مقدمة في الاقتصاد الصناعي " ، الطبعة الأولى منشورات ذات السلاسل - الكويت، 2002، ص 10 .

[3] محمد بومخلوف ،" التوطين الصناعي و قضايا التنمية في الجزائر ، الطبعة الأولى ، دار الأمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2001 ، ص 20.

التطور الصناعي يساهم في خلق المهارات والخبرات الصناعية والفنية التي تنعكس على معدلات الإنتاجية، وإرتفاع مستويات الدخول وبالتالي مستويات المعيشة .

- التطور الصناعي يساعد على تخفيف ظاهرة عدم الاستقرار في الإقتصاديات النامية ويخفف من التقلبات في مستويات الدخول، وفي معدلات التنمية المتحققة خاصة بالنسبة للإقتصاديات التي تعتمد على منتوج واحد أو عدد قليل جدا من المنتجات الأولية .

- تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في الدول النامية وبالتالي ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وبالتالي يقل الإعتماد على تصدير المواد الأولية لأن الاعتماد على تصديرها فقط يعرض الدول النامية لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها بسبب تقلب الطلب الخارجي على المواد الأولية حيث تتعرض الدول الصناعية للموجات من الكساد الاقتصادي أحيانا والرواج الاقتصادي أحيانا أخرى وهذا ينعكس على تقلب طلبها على المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية وهذا يعرض الدول النامية لتقلب حصيلة الصادرات والدخل القومي فيها كما يتجه معدل نمو الطلب الخارجي على بعض المواد الأولية (باستثناء البترول) نحو الإنخفاض بسبب تطور هيكل الصناعة في الدول المتقدمة صناعيا حيث أصبحت تعتمد أساسا على الصناعات الإلكترونية والتي لا تحتاج إلى إستخدام مواد أولية كثيرة وأيضا تتجه الدول الصناعية المتقدمة إلى إحلال بدائل محل المواد الأولية الطبيعية التي تصدرها الدول النامية ولذلك تتم الدول النامية بعملية التصنيع لتنويع هيكل الاقتصاد القومي فيها.

- تساهم الصناعة في تطور القطاع الزراعي وبالتالي رفع مستوى الإنتاجية الزراعية التي تساهم كثيرا في الناتج المحلي الإجمالي.

- كما يعتبر قطاع الصناعة في نفس الوقت سوق لتسويق كثير من المنتجات الزراعية التي يتم تصنيعها في قطاع الصناعة.

- من ناحية أخرى نمو بعض الصناعات يمكن أن يدفع النمو في الصناعات الأخرى حيث يشجع على قيام صناعات أخرى مرتبطة بها أمامية أو خلفية، إضافة إلى قدرة قطاع الصناعة على إبتكار وإختراع منتجات وسلع صناعية جديدة مما يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي.

- القطاع الصناعي يوفر العديد من السلع الصناعية التصديرية ويقلل من الإستيراد لمثل هذه السلع، مما ينعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية[1].

- تساعد على تحسين معدلات التبادل التجاري، حيث أن أسعار السلع المصنعة أعلى من أسعار السلع الأولية في التجارة الدولية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للبلد المعني وبالتالي يزيد من مستوى الرفاهية، يلعب دورا ايجابيا في التطور الحضاري للبلد.

وعليه لا يمكن تحقيق تنمية دون تطوير عملية التصنيع أو القطاع الصناعي، وعليها فأما عمليتان متلازمتان. وهنا لا بد من الإنتباه إلى الشروط التي تتوفر في البلد الصناعي، والتي من الممكن من خلالها أن نطلق على بلد ما بأنه بلد صناعي، ومنها يكون ربع الناتج المحلي الإجمالي هو من القطاع الصناعي، وكذلك أن حوالي 60%

من إنتاج القطاع الصناعي ، يأتي من الصناعة التحويلية وأن نحو 10% من السكان يعملون بالصناعة.

- أهمية الصناعة :

أهمية القطاع الصناعي على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال :

- ❖ تخفيض مستوى البطالة وخلق فرص عمل جديدة.
- ❖ زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ تغيير الهيكل الاقتصاد الكلي من زراعي تقليدي إلى هيكل اقتصادي تؤدي الصناعة فيه دورا كبيرا .
- ❖ إحداث تغيير في تركيبة القوى العاملة على مستوى الاقتصاد الكلي بما يعزز زيادة الأهمية النسبية للقوى
- ❖ المعاملة في الصناعات على حساب القوى العاملة في الزراعة وبما يعزز إنتاجية العمل في الزراعة واستخدام أساليب أكثر حداثة في هذا القطاع.
- ❖ دعم الصادرات الصناعية إلى الخارج بما يعزز إيرادات البلد من النقد الأجنبي.

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره، ص 29 .

II – إستراتيجية إنعاش القطاع الصناعي بالجزائر :

إن مشكلة معظم المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة في الجزائر تكمن في عدم قدرتها في حالتها الراهنة مواجهة التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية المحتدمة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرات التنظيمية، والتسويقية والمالية العالية، بالإضافة إلى عجزها عن نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا في ظل التغيرات التي يعرفها الإقتصاد الجزائري. إن خطر المنافسة الأجنبية بدأ يتزايد بعد التحرير التجاري المتزايد وتدفق الإستثمارات الأجنبية على الرغم من تطبيق برامج عديدة للتأهيل، الأمر الذي استدعى ضرورة انتهاج إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية

II-1- مفهوم الاستراتيجية:

إن المشروع الخاص بإستراتيجية إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية كان نتاج عدة جلسات وطنية ايام 26 و27 و28 فيفري 2007 بمشاركة واسعة لمختلف الأطراف المعنية بالموضوع. وقد سمح الحوار والمناقشات الذي تم بشأن وضع الإستراتيجية بتحديد التوجهات الأربعة التالية:[1]

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
- تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛
- وضع سياسة تحفيزية للإستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ضرورة تغيير النظام الإقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات. وبالخصوص الإصلاح البنكي ، بروز سوق رؤوس الأموال ، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي ، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

II-2- أبعاد إستراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر :

تتمثل الإستراتيجية الصناعية الجديدة في برنامج إعادة الهيكلة الصناعية ذو البعدين الأساسيين التاليين:

[1] عروب رتيبة ، بوسبعين تسعديت ،"اهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية" ملتقى وطني بعنوان " الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر" ، 06.

- **إختيار الفروع** : في إطار هذا البعد تم تحديد ثلاثة أنماط من الفروع الصناعية والتي تمتلك قدرات للتنمية

وهي:[1]

* الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية مثل :

البتروكيمياء فرع الأسمدة، والنسيج الكيمياوي، ومنتجات الكيمياء العضوية والمعدنية، الصناعات الصيدلانية والبيطرية، صناعات الحديد والصلب، صناعة الألمنيوم، صناعة البناء .

* الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى مثل: الصناعات الغذائية، الصناعات المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية.

* ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الإقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال وصناعة السيارات.

- **على مستوى الانتشار الفضائي** : يعتمد انتشار الصناعات في ظل الإستراتيجية الجديدة على رؤية جديدة مخالفة للماضي، حيث ترتكز التنمية الصناعية على مناطق صناعية معينة تدعى بمناطق التنمية الصناعية المدمجة وذلك من خلال تحديد مقاطعات صناعية ونظام محلي للإنتاج وشبكات المؤسسات وعناقيد صناعية للاستفادة من الإقتصاديات الخارجية والتناغم الذي يمكن أن ينجر عن ذلك وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع ضرورة الإعتماد على علاقة ثلاثية بين التكنولوجية والبحث، التكوين والمؤسسة، ولكون التقييم الحالي للمناطق الصناعية لا يستجيب لتزايد طلب المتعاملين ومتطلبات تنمية متجانسة ومندمجة تم اقتراح إنشاء أقطاب نمو بهدف التدريب، لذا من المقرر إنشاء مناطق صناعية

[1] قوريش نصيرة ، "أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة "، محلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الخامس ، الجزائر، 2008، ص 94 .

مندمجة تستغل تمركز النشاطات الاقتصادية وتنظيم المؤسسات وهيكل الضبط العمومية و هياكل البحث. [1]

II -3 - : أهداف الإستراتيجية الصناعية الجديدة:

يتجلى جوهر الإستراتيجية الصناعية في تحديد أهداف معينة ثم تحديد كيفية دفعها إلى حيز التنفيذ، وذلك بوضع سياسات مناسبة وإنشاء المؤسسات وبناء الطاقات أو البنية الأساسية ومن ثم الخروج بنموذج ملائم للتنمية الصناعية قادر على المنافسة والإستمرار و ذلك بالأخذ في الإعتبار العناصر التالية[2]

اختيار بعض فروع النشاط الصناعي التي يكون للدولة فيها ميزة نسبية أو تنافسية طبيعية أو مكتسبة ،أو الجاذبة للاستثمار العربي والأجنبي.

- مراعاة اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج برفع فاعلية تخصيص الموارد.

- التركيز في مجالات التخصيص التي لها إمكانيات التقدم التكنولوجي وتعميق علاقات الترابط مع مختلف القطاعات في المستقبل.

- إختيار فروع النشاط الإنتاجي في ضوء اتجاهات الصناعة في العالم و تطور الأسواق مع التركيز على السلع التي يتزايد عليها الطلب العالمي .

- متابعة وتقييم نتائج السياسات والخطط التصديرية، واقتراح وسائل التغلب على الصعوبات التي تعترض تنفيذها، فضلا عن التوصية بإجراء التعديلات الواجبة عليها.

إيجاد طبقة من المنظمين الصناعيين الأكفاء، الذين لديهم الخبرة في فهم و إدراك متطلبات الصناعة وإدامة فرص نجاحها.

-الأهداف الإستراتيجية الأساسية المقترحة حتى 2025:

يتوجب تحديد الأهداف الإستراتيجية التي تسمح بتحقيق الإنتقال الإقتصادي، من اقتصاد يعتمد على الصناعات الإستخراجية إلى اقتصاد يرتكز على صناعات تحويلية من خلال فروع يتم اختيارها بدقة، وعموما سنحاول تلخيص الأهداف الإستراتيجية الأساسية المقترحة لتجسيدها لحلول عام 2025 في النقاط التالية :[2]

[1] عيسات العربي ، براهيمي السعيد، "مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر"، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة، 2012 ، ص 8.

[2] سهيل بوهيدل ، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع.

- الوصول إلى تحقيق معدل نمو برقمين، في كل الفروع الصناعية المختارة ضمن الإستراتيجية المرسومة بحلول سنة 2025.
- زيادة حصة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام إلى حدود 20.
- لوصول إلى تحقيق 10 مليارات دولار كصادرات صناعية بحلول سنة 2025.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في التقسيم الهيكلي للقيمة المضافة داخل الفروع الأساسية.
- زيادة نسبة التشغيل داخل القطاع الصناعي مقارنة مع إجمالي اليد العاملة النشطة.

III - واقع القطاع الصناعي في الجزائر:

III -1- أزمة الصناعة في الجزائر :[1]

إن وضعية الصناعة العمومية التي كلفت الدولة إستثمارات ضخمة نجد أن الصناعة الجزائرية خارج المحروقات تعيش أزمة أرقام الديوان الوطني لإحصائيات الصناعة التحويلية التي تجمع فروع الصناعات الإلكترونية والكهربائية ومواد البناء والصناعات الغذائية والنسيج والجلود والأحذية الخشب والورق الكيمياء والبلاستيك والصناعات المختلفة تساهم بحصة ضعيفة مع مرور الوقت في الناتج الداخلي الخام.

السبب الآخر فهذه الأزمة يعود لتآكل تجهيزات الإنتاج وفي مسارات الإنتاج وفي مسارات الإنتاج التي ننتج عنها رديئة غير قادرة على منافسة المواد المستوردة الإنتاج التجاري كشف النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية العمومية لقد أصبحت خسائر الصناعة العمومية لحصنها في السوق معتبرة جدا وإذا كانت الدولة قد قررت عدم إسعاف الصناعات التحويلية العمومية بسبب إرتفاع الفاتورة إلى اليوم وأن تسيير الدولة المباشر للإنتاج تبين أنه غير فعال فإن الأمر يتعلق إذا بتشريع خوصصة هذه المؤسسات وترك مستوى المتطلبات المالية على وجه الخصوص وأهداف بعث الصناعة بواسطة ضخ رؤوس أموال مقاولين خواص والحفاظ على أقصى قدر ممكن من الوظائف تمثل خيارات حكيمة دون شك.

[1] forum.tawwat.com/showthread.php?s=e64c4a0778202e92d944f5d8f657d9b0&t=9419

III-2- خصائص التصنيع في الجزائر:

إن واقع الصناعة الجزائرية وما تتصف به من خصائص يشيران بالمجمل إلى ضعف هذه الصناعة وتأخرها عن مواكبة التطورات العالمية في بعض الجوانب، مما يجعلها غير قادرة على الإستمرار والمنافسة إذا ما بقيت على وضعها الحالي الأمر الذي يفرض ضرورة ملحة لإعادة هيكلتها بما يتناسب مع التطورات الحالية من أجل التمكن من الإستمرار ومواجهة التحديات المقبلة في هذا المجال.

ويتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية، ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها والتي تتجلى فيما يلي:

-ضعف الإنتاج الصناعي: [1]

ما تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، حيث تأتي في المرحلة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الإستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة. إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع هذه الصناعة أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة في بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وبجودة متميزة بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية وهكذا اضطرت الصناعة المحلية -خاصة التحويلية – إلى أن تكون سجينة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتواجد محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل.

الدعاية التي تتمتع به وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها تطويره كما ونوعا.

-ضعف الأداء وإنخفاض الإنتاجية الصناعية : [2]

تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء كميات الإنتاج، القيمة المضافة، الربح،.....، وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد ككل، وهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية

[1] عبود زرقين. الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر مرجع سابق، صفحة 80.
[2] أ. عبود زرقين. الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مرجع سابق، صفحة 80.

معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات، سواء أكانت كمية الإنتاج أم القيمة المضافة المتأتية من هذا الإنتاج.

وتتصف الصناعة الجزائرية عموما ، شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية، بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج، أي بضعف الإنتاجية الكلية.

-الحماية وضعف القدرة على المنافسة:[1]

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وإنحصر عملها بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة. وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته، ولهذا فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية. لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لهده المؤسسات .

-العلاقة مع السوق الخارجية:[2]

إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاقة العملية التنموية، قد زاد من حجم المستوردات، كما زاد من إعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من المواد الأولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما فاقم من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها الصعبة في كثير من الأحيان.

-إرتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية:[3]

تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بإرتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية.

[1] أ. عبود زرقين. الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر مرجع سابق. صفحة 80.
[2] أ. عبود زرقين. الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر . مرجع سابق. صفحة 80
[3] نفس المرجع صفحة 164.

-الإعتماد على التكنولوجيا المستوردة:[1]

إن عملية نقل التكنولوجيا لا تقتصر على اقتناء الآلات والتجهيزات وغيرها و إنما ينبغي إستيعابها وتفهمها وتطويرها بالشكل الذي ينسجم مع البيئة الحالية وذلك على عكس ما يتم حاليا، حيث نجد أن عملية نقل التكنولوجيا تأخذ شكل التقليد ولا يتم اختيارها على حسب متطلبات البيئة وإنما يتم اللجوء إلى جهات خارجية للقيام بدراسة المشروعات الصناعية تحديد أنواع الآلات وبهذا نجد أن الصناعة بقيت مرهونة بكل تطور تجريه أو حتى بعملية الإستبدال والصيانة للتكنولوجيا المستوردة مهما كانت طبيعة البيئة التي يتم التعامل فيها.

-عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:

يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، بما فيها القدرة على التكيف مع التطورات والتغيرات الحاصلة سواء في بنية الإنتاج أو في نوعية المنتوج، وهذا ما يتطلب إستخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في أكثر من منتوج من خلال تعديلات معينة في طريقة العمل. وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث يتم الاعتماد على تكنولوجيا متقادمة وبطيئة لا تتوفر فيها المرونة لإجراء أية تعديلات في عملية الإنتاج، وفي حالة تغير عوامل أو لوازم الإنتاج فإنه سيتطلب تغييرات كبيرة ومكلفة تشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية.

-العملية الصناعية المتجزئة:

إن العملية الصناعية في الجزائر مازال ينظر إليها على أنها عملية إنتاجية فقط، أهمها تحقيق كمية معينة من الإنتاج دون الإهتمام بنوعية الإنتاج وتكاليفه أو حتى الكيفية والأسلوب المتبعان في تصريفه، بالإضافة إلى كونها عملية منفصلة عما حولها حيث نلاحظ ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات القائمة، ومنفصلة أيضا عن عملية الإعلام والتسويق التي أصبحت إنجازا متمما وملازما لعملية الإنتاج.

III-3- أداء المؤسسات الصناعية بالجزائر:

أثر تطور الإصلاحات الاقتصادية على أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية، فلقد إتسم مستواه بالإنخفاض في معظم جوانبه كما هو موضح فيما يلي :

[1] أ. عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مرجع سابق، صفحة 80.

- **الأداء البشري:**

إن الإصلاحات التي مرت بها المؤسسات خاصة الصناعية منها، ركزت على الجانب البشري، حيث أن أحد أهداف إنشائها اجتماعيا والمتمثل في البحث عن التوظيف الشامل، لكن بعد مرور هذه المؤسسات إلى وضعية الإستقلالية، تم تسريح عدد كبير من العمال. وما تزال إجراءات الإصلاحات تمس الموارد البشرية وفق برنامج نظام التكوين تحت وصاية وزارة التكوين المهني. وبالرغم من أن إجراءات الإصلاحات شملت الموارد البشرية، إلا أن أداءها تميز عموما بالضعف من خلال :

- عدم إختيار العمال على أساس الكفاءة والتوافق بين المنصب واختصاص الفرد.
- سيادة المصلحة الشخصية لدى المسيرين على المصلحة العامة.
- نقص الخبرة لدى العمال وعدم توافق مستواهم مع الإحتياجات لأن التوظيف غير موضوعي.

- **الأداء المالي:**[1]

لعل أهم المشاكل التي ما تزال تعترض المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تتعلق بالجانب التمويلي، فأداءها المالي متدهور نتيجة المديونية المتراكمة وعدم الملائمة الهيكلية. ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية هو أسلوب التمويل العقيم الذي عامل القطاع العمومي كجهاز غير مجبر على تحقيق عائد، لأنه يستطيع الحصول على الأموال دون العمل، إضافة إلى الإعتماد على البنوك كمصدر رئيسي للتمويل رغم معاناتها من نفس المشاكل.

- **الأداء التمويني** [2]

أثر تطور الإصلاحات الاقتصادية على أداء تموين المؤسسات الجزائرية خاصة الصناعية منها، فمع استعدادها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بدأ الإلغاء التدريجي لبعض القيود على الواردات مع تخفيض الرسوم الجمركية خاصة خلال فترة تطبيق برنامج التعديل

[1] ألها يحياوي الجودة كمدخل لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصناعية الجزائرية: دراسة ميدانية مجلة النهضة كلية الاقتصاد .

[2] إلهام يحياوي، نجوى عبد الصمد، الجودة كمدخل للأداء التمويني المتميز بالمؤسسات الصناعية الجزائرية: دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول الجودة والتميز في منظمات الأعمال،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 7- 6ماي .1227نقلا عن إلهام يحياوي، نجوى عبد الصمد، دور استخدام الأساليب الكمية في تحسين أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية صفحة 3.

الهيكلي، مما أدى إلى زيادة الواردات السلعية خاصة الصناعية منها. ويتجلى ضعف أداء التموين بالقطاع الصناعي من حيث:

-التبعية المتزايدة في استيراد المواد واللوازم الأساسية وبالتحديد قطع الغيار؛

- ارتفاع مستوى الواردات خاصة مع تدهور قيمة الدينار؛

-عدم ملائمة التكنولوجيا المستوردة مع التكوين المحلي؛

-سوء تسيير المخزون من حيث الإحتفاظ بمخزون قد تتجاوز قيمته عدة شهور من رقم أعمال المؤسسة، فضلا عن إرتفاع تكاليف التخزين.

- الأداء الإنتاجي:[1]

تميزت الإصلاحات بنتائج محدودة لمؤسسات القطاع الصناعي، حيث اتسم الاقتصاد الصناعي الوطني بعدة إختلالات أهمها:

-انخفاض مستمر لمعدلات استغلال الطاقة الإنتاجية للقطاع الصناعي خاصة بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات.

- تقليص الإستثمارات العمومية خاصة في القطاع الصناعي لفائدة الاستثمارات في هياكل إقتصادية وإجتماعية تطبيقا لسياسة الرخاء والعيش الأفضل في النصف الأول من الثمانينات.

- تقليص الإستثمارات العمومية خاصة في القطاع الصناعي لفائدة الاستثمارات في هياكل إقتصادية وإجتماعية تطبيقا لسياسة الرخاء والعيش الأفضل في النصف الأول من الثمانينات.

-انخفاض الناتج الداخلي الإجمالي بالقيم الحقيقية ، ...الخ.

- الأداء التسويقي: [2]

إن معظم المؤسسات الصناعية الجزائرية ليس لها إدارة تسويق بالمفهوم الحديث بل لديها مصلحة للبيع أو للتجارة تنحصر مهمتها فقط في تسجيل الصادر والوارد من السلع. والسبب في ذلك راجع إلى النظام الذي كان سائدا والمتمثل في تمويل المؤسسات من الجهات

[1] إلهام يحياوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة ميدانية بشؤكة الأسمنت عين التوتة باتنة. مجلة الباحث 5008العدد 2صفحة 2.

[2] لهام يحياوي، دور الجودة في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسة الصناعية الجزائرية: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد ،6ديسمبر 1226نقلا عن نقلا عن إلهام يحياوي، نجوى عبد الصمد، دور استخدام الأساليب الكمية في تحسين أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية صفحة 3.

المركزية بغض النظر على النتائج المحققة ميدانيا، إضافة إلى أن قصور مسيري المؤسسات في فهم البعد التسويقي ساهم كثيرا في عدم تواجد هذه الإدارة على المستوى التنظيمي.

خاتمة الفصل:

إن الصناعة الجزائرية تشهد في الوقت الحاضر مرحلة تجول عميقة من شأنها إعادة ترتيب وهيكلة القطاع، وذلك بفضل تطبيق إستراتيجية وسياسات إنعاش الصناعة في الجزائر من خلال الانتقال من مرحلة غياب التصنيع إلى مرحلة بعث الإنتاج الصناعي بتنمية بعض الصناعات.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل :

بإعتبار القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإجتماعية الإقتصادية التي تساهم بشكل كبير في زيادة تراكم رأس المال وتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة نجد أن الدول تعمل على إكتساب قدرات صناعية قوية وذلك بخلق مؤسسات صناعية بهدف تشجيع المنتوج المحلي والجزائر مند الإستقلال تعيش معركة وفي سياق مع الزمن من أجل تنمية إقتصادية مستدامة والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية وتعمل على تنويع الصناعات لأن الإعتماد على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لتراكم رأس المال يجعل الإقتصاد الوطني مرهون بمستويات إنتاج النفط والغاز الطبيعي وبتطور الأسعار في الأسواق الدولية ويجعله أكثر هشاشة وكثير التأثر بالصدمات والتقلبات الإقتصادية على المستوى الدولي.

سنحاول في هذا الفصل تحليل ودراسة واقع القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1980-2016.

I-التطورات التي شهدها القطاع الصناعي الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد المخطط:

إن كون قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي والقومي،حيث كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار في المدى الطويل

تطور القطاع الصناعي الجزائري (1980-1989)

إرتبط الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال إرتباطا تاما بالخارج وخاصة بفرنسا حيث كان المستعمر يعرقل إقامة صناعة وطنية متطورة وذلك لإستغلال الجزائر كمصدر للمواد الخام لتلبية حاجاتها مما أدى إلى إنهيار الصناعات المحلية.

-الإستثمار في القطاع الصناعي خلال الفترة 1980-1989

شهدت هذه الفقرة على المخططين الخماسين، المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي (1985-1989) وكان يهدف هذين المخططين لإصلاح الإختلالات المسجلة في المخططات التي سبقها.

أهم ما تضمن هذين المخططين:

التركيز على الإقتصادي في إدارة الموارد النادرة وتحسين إنتاجية المؤسسات الصناعية وتلبية الحاجات الإجتماعية.

-تحقيق الإستقلالالإقتصادي وذلك بالعمل على توازن الإقتصاد الوطني والتوازن الخارجي وخفض حجم الديون.

-العمل على تحقيق التوازن في بنية الإستثمارات القطاعية من أجل تغطية الإحتياجات كما هدف المخططين الخماسين في هذه المرحلة إلى أن الإستثمارات تهدف إلى توسيع السوق عن طريق تنويع الإستثمارات والعمل على تطوير وتنمية الإسناد وفي سنة 1980 عرفت هذه المرحلة سياسة الإنفتاح على الإستثمار الخاص وفق إستراتيجية تنموية جديدة أساسها اللامركزية في النشاط الإقتصادي والصناعي مع ضرورة إدخال القطاع الخاص في التنمية

الإقتصادية وأصدرت عدة قوانين أهمها القانون 11/82 وقانون 12/82 وذلك سنة 1982 حيث يوليان أهمية بالغة وطنيا كان أو أجنبيا وذلك للتقليل من حدة البطالة وزيادة الدخل القومي.

حيث بلغت الإستثمارات في فترة (1980-1989) إلى ما يعادل 950.6 مليار دج.

الجدول 1: الإستثمارات المخصصة للفترة (1980-1989)

القطاعات	المخطط الحماسي الأول		المخطط الخماسي الثاني	
	الإستثمارات (مليار دج)	النسبة %	الإستثمارات (مليار دج)	النسبة %
الصناعة خارج المحروقات	86.5	21.6	134.4	24.3
قطاع المحروقات	68	17	39.8	7.2
القطاع الزراعي	24.1	6	38	6.9
الري	23	5.7	41	7.5
النقل	13	3.2	15	2.7
الهياكل الإقتصادية	37.9	9.5	45.5	8.3
السكن	60	15	76	13.8
التربية والتكوين	42.2	10.5	45	8.2
الهياكل الصحية والإجتماعية	16.3	4.1	28.4	5.2
التجهيزات	9.6	2.4	44	8
مؤسسات الإنجاز	20	5	19	3.5
مؤسسات التخزين والتوزيع	-	-	15.9	2.9
البريد والإتصال	-	-	8	1.5
المجموع	**400.6**	**100**	**550**	**100**

المصدر Rachid Boudjema, OpcitP166-167

من خلال الجدول نجد أنه تم تقسيم الإستثمارات في فترة (1982-1989)
على المخططين الخماسين بنسبة 42% و58% على التوالي حيث يتصدر القطاع الصناعي خارج المحروقات بنسبة 21.6 خلال المخطط الأول ليرتفع ب 24.3 في المخطط الثاني كما مجد أن توزيع الإستثمارات يخصص حوالي 57% للقطاع الإنتاجي أما ما تبقى هو عبارة عن إستثمارات غير إنتاجية وذلك حتى يعطي ديناميكية للقطاع المنتج من أجل إستغلال جميع الموارد والرفع من حجم الإنتاج.
نجد أيضا إنقطاع الري حضي بنسبة 7% من إجمالي الإستثمارات في هذه الفترة وذلك بين السدود وحفر الآبار وتوسعه المساحات الزراعية.
قطاع السكن هو الآخر حظي نسبة 14 % إجمالي الإستثمارات للقضاء هي السكنات كما بلغت نسبة قطاع التربية التكوين حوالي 10% من إجمالي الإستثمارات بهدف تكوين إطارات ويد عاملة لتحسين مستوى الإنتاج والإنتاجية.

الشكل رقم (1) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي لفترة (1980-1989)

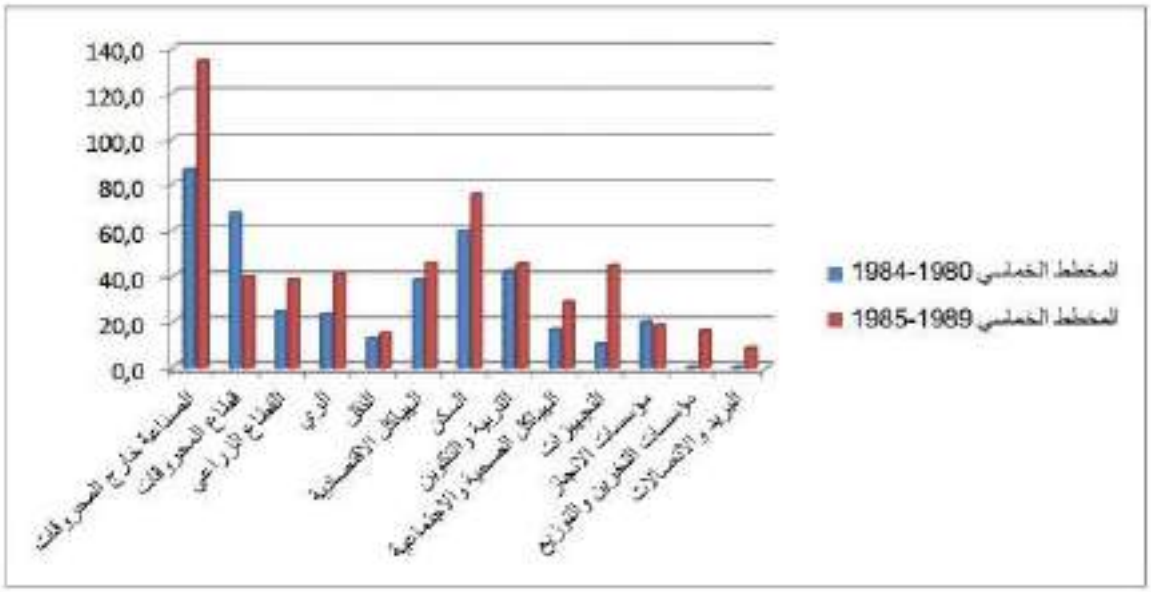

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول

جدول رقم (2) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للفترة (1980-1989)

قطاع النشاط		الطاقة والمحروقات	الصناعاتالتحويلية	قطاع الزراعة والصيد والغابات	البناء والأشغال العمومية	التجارة والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
1980	القيمة المضافة	56855.4	13980.7	12923.3	16526.8	32240.6	162507.2
	النسبة %	35	9	8	10	20	
1982	القيمة المضافة	64732.4	18598.8	16107.1	24376.7	41607.3	207551.9
	النسبة %	31	9	8	12	20	
1984	القيمة المضافة	71313.3	30020.2	18287.5	33688.2	54613.7	263855.9
	النسبة %	27	11	7	13	21	
1986	القيمة المضافة	48314.4	39541	26278.2	44316.2	67761.9	296551.4
	النسبة %	16	13	9	15	23	
1988	القيمة المضافة	60672.5	42792.8	38785.3	41708.1	78380.6	347716.9
	النسبة %	17	12	11	12	23	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص226-227.

من خلال الجدول نلاحظ سيطرة قطاع المحروقات من حيث مساهمة القيمة المضافة في الناتج الإجمالي خلال الفترة (1980-1984) حيث سجلت 28% و 35% لتنخفض بعد ذلك إلى أدنى مستوياتها في فترة (1986-1988) تسجل 16%و 17% يعود هذا الإنخفاض إلى الأزمة التي تعرض لها الإقتصاد الجزائري بداية من سنة 1986أين إنهارت أسعار البترول بحوالي 50% مقارنة بسنة 1980 الذي تبعها إنهيار قيمة الدولار بنسبة 40% نتج عنه تراجع الصادرات من النفط والغاز بأكثر من 10%.

أثر تربع قطاع المحروقات تأثير على قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل تطورا ملحوظا من مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قدر بزيادة من 10% سنة 1980 إلى 15% سنة 1986 ثم تأثر مداخيل قطاع المحروقات ليتراجع إلى 12%.

بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فقد سجلت إرتفاعا ملحوظا حيث سجلت 12% و13% في فترة (1986-1988) بعدما كانت 9% خلال الفترة (1980-1982) كما نلاحظ التأثير

السلبي لتراجع المحروقات على قطاع الصناعات التحويلية أين إنخفضت مساهمته بنسبة 1% سنة 1988 بحيث سجل القطاع نهاية السنة إنكماشا وعجزا قطاع التجارة والخدمات من القطاعات التي سجلت إستقرار نوعا مت من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (1986-1988) لتسجل لعدها تطورا قدر ب 3 % عما كانت عليه خلال الفترة (1980-1982).

تطور الإنتاج الصناعي خلال الفترة 1980-1989.

شهدت هذه المرحلة تطور الإنتاج الصناعي حيث عرفت مستويات النمو تفاوتا بين القطاعات نذكرها في الجدول التالي:

جدول(3)تطور الصناعي للقطاع العام خلال الفترة (1980-1989)

قطاع النشاطات	الطاقة والمياه	المحروقات	المناجم	ص.ج.م.ك.إ	مواد البناء	الكيمياء والمطاط	الصناعات الغذائية	الصناعات النسيجية	صناعة الجلود والأحذية	صناعة الخشب والورق
متوسط نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة (80-89) (%)	9.4	4.3	2.4	5	4.9	10.5	5.3	7.7	3.7	8

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني ONS، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص160.

من خلال الجدول نجد أن قطاع الكيمياء والمخاطر حقق متوسط معدل نمو بلغ 10.5% خلال الفترة (1980-1989) وذلك يعود للمساهمة الكبيرة للقطاع الخاص في تحويل مواد البلاستيك كما بلغ عدد المؤسسات الناشطة في هذا القطاع حوالي 500 مؤسسة ، يليه قطاع الطاقة والمياه والذي بلغ نمو إنتاجه 94%.

ذلك لسعي الدولة لتطوير شبكة الكهرباء والغاز حيث حققت نجاحات كبيرة في هذا القطاع.

حيث بلغت نسبة التغطية في مجال الكهرباء سنة 1986 إلى 80%.

قيما يخص الصناعات النسيجية وصناعة الخشب والورق فيأتيان في المركز الثالث والرابع بمعدلات نمو بلغت 7.7% و 8%على التوالي.

أما القطاعات الأخرى فلم يتجاوز تطورها 5 % بسبب الظروف الصعبة التي مرت بها الدولة وإحتياطي الصرف والمديونية مما أدى مما أدى إلى صعوبة تموين المؤسسات الصناعية بالمواد الأولية المستوردة بالنسبة لنمو الإنتاج للصناعات المصنعة ككل نرى أنها عرفت مستويات معتبرة بلغت 14.7% خلال الفترة 1980-1984 لتخفيض بعد ذلك في الفترة 1984-1986 إلى حدود 4.3% أما في فترة 1986-1989 فتراجع النمو الأمامي الكلي للصناعات المصنعة إلى -5.1% سنة 1989 بعدما تراجع 5.1%- سنة 1989 بعدما تراجع 1.4%- سنة 1986.

وفي الأخير يمكننا عرض النتائج السلبية التي ميزت القطاع الصناعي خلال هذه الفترة.

-خلال الفترة 1984-1987 ومن يلي 400 مؤسسة ومشروع صناعي يوجد حوالي 70 مؤسسة فقط شهدت وضعية مالية متوازنة كما أن النمو الإقتصادي للمشاريع لا يتجاوز 60% من الطاقة الإنتاجية لتلك المشاريع في نفس الفترة.

- بلغ العجز المالي للمؤسسات الصناعية حوالي 110 مليار دج تم تسديد ما يعادل 40 مليار من طرف الخزينة العمومية لتقليص هذا العجز.

II- التطورات التي عرفها القطاع الصناعي الجزائري خلال مرحلة التحول إلى النظام الاقتصادي الليبرالي (1990-2017)

-تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1990-1999):

أن الإستراتيجية التي كانت متبعة منذ الإستقلال وإلى غاية 1989 والتي تمثلت في كون القطاع العمومي هو المسيطر على هيكلة الإقتصاد الجزائري لا تجدي نفعا، وملكية الدولة لمعظم وسائل الإنتاج خلال مرحلة الإقتصاد المخطط أثرا سلبا على المؤسسات الصناعية بشكل خاص مما دفع بالدولة إلى تعميق الإصلاحات الإقتصادية سنة 1995 حيث تم إصدار قانون متعلق برؤوس أموال الدولة حيث قرر بموجب هذا القانون إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية وتجميعها وتنظيمها في شكل شركات قابضة صناعية مالية في إطار إستراتيجي صناعية جديدة مبينة على الفعالية الإنتاجية وفي هذه المرحلة تم فتح القطاع الصناعي أمام الشركاء الخواص الأجانب والوطنية حيث أصبحت الدولة تملك 9.51 من رأس مال الشركات وهنا إهتمت السلطات الجزائرية بالإنفتاح على الإستثمار الأجنبي المباشر وتم

إعطائه الأولوية من خلال عدة قوانين أهمها قانون النقد والعرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 تحرير نظام الإستثمار.

وفي ظل الظروف الصعبة التي عرفها القطاع الصناعي وفي أواخر 1991 تم تطبيق إستراتيجية جديدة خاصة بقطاع المحروقات بهدف الخناق عن الضائقة المالية التي عاشتها الجزائر حيث تم تعديل القوانين بأنشطة التنقيب والبحث عن حقول النفط والغاز وتمحورت هذه التعديلات في إعطاء الأهمية القصوى للإستثمار الأجنبي من خلال ما يلي:

-توسيع مشاركة رأس المال الأجنبي إلى التنقيب عم حقول الغاز الطبيعي وإستغلالها وحتى النقل بالأنابيب .

-إعطاء الشريك الأجنبي الحق في الحصول على حصة من الإنتاج الذي يشارك فيه.

-منح تخفيضات جبائية على نتيجة الإستغلال من أجل التحفيز على جذب الإستثمارات الأجنبية.

-بإمكان المستثمر الأجنبي اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال وجود نزاع بينه وبين المؤسسة الوطنية بعد فشل عملية المصالحة.

جدول(4)مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1990-1999)

قطاع النشاط		الطاقة والمحروقات	الصناعات التحويلية	قطاع الزراعة والصيد والغابات	البناء والأشغال العمومية	التجارة والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
1990	القيمة المضافة	135543.00	61196.30	62725.40	57185.30	112655.70	554388.1
	النسبة %	24	11	11	10	20	
1992	القيمة المضافة	273837.10	113762.90	128416.30	102149.40	220458.10	1074695.8
	النسبة %	25	11	12	10	21	
1994	القيمة المضافة	361894.40	144767.70	145614.50	151781.20	351586.20	1487403.6
	النسبة %	24	10	10	10	24	
1996	القيمة المضافة	808696.60	183163.10	277842.10	217685.10	560299.10	2570028.9
	النسبة %	31	07	11	8	22	
1998	القيمة المضافة	714802.00	215711.70	324845.80	265412.10	696673.60	2830490.7
	النسبة %	25	8	11	9	25	

المصدر المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني ONS، حوصلة إحصائية 1962-2011

عرفت هذه المرحلة سيطرة القطاع العمومي حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع العام في إجمالي القيمة المضافة لكل من قطاع المحروقات والصناعات التحويلية ب 98% و 76% على التوالي وفيما يخص القطاع مساهمة جد ضعيفة بحوالي 2% بالنسبة لقطاع المحروقات و 24% بالنسبة للصناعات التحويلية.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة قطاع الطاقة والمحروقات في الناتج المحلي الخام إستقرت عند حدود 25% ما عدا سنة 1996 أين إرتفعت لـ 31% يرجع سب هذا الأداء الضعيف الذي عرفته مختلف القطاعات خلال هذه الفترة 92-99 إلى الظروف الأمنية التي

مرت بها الجزائر (العشرية السوداء) حيث تراجع أشغال البحث والتنقيب لتخلي العديد من الشركات الأجنبية نشاطها.

نجد أيضا أن قطاع الصناعات التحويلية عرف إنخفاض من 11% سنة 1990 إلى 8% سنة 1998 بسب مرتبط بالركود الذي عرفته قطاعات الصناعة الحديدية المعدنية.... أيضا بسبب إجراءات الخوصصة التي باشرتها السلطات في إطار الإتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي حيث تم بموجبها غلق المؤسسات التي كانت تعاني من نقص السيولة بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية فقد كانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بين 10% و 8% وهذا راجع لنقص الموارد المالية المتاحة لتمويل المشاريع السكنية أثر سلبيا على أداء القطاع.

تطور الإنتاج للقطاع الصناعي العام خلال الفترة (1990-1999)

جدول رقم (5) تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال الفترة(1990-1999)

قطاع النشاطات	المحروقات	الطاقة والمياه	المناجم	الصناعات الحديدية المعدنية	مواد البناء الصناعات	الكيميائية والأخطار	صناعة النسيج	صناعة الجلود والأحذية	صناعة الخشب والورق
سنة الإنتاج 1990-1999	1.6	5.2	4.3-	6.3-	0.9-	0.6-	10.4-	18.8-	10.7-

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني ONS.

شهد الإنتاج الصناعي للقطاع تدهور كبيرا خلال هذه الفترة (1990-1999) بحيث نلاحظ من خلال الجدول أن معظم القطاعات سجلت تراجعا بإستثناء قطاع المحروقات والطاقة والمياه حققا معدل نمو سنوي للإنتاج بمتوسط قدره 1.6% و 5.2 %على التوالي.

نلاحظ أيضا تراجع كل من قطاع المناجم ب4.3% والصناعات الحديدية مواد البناء والصناعات الغذائية والكيمياء والمخطط ب 6.3% ، 0.9% و 0.6% على التوالي:

أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية والمتمثلة في النسيج ، صناعة الجلود والأحذية، صناعة الخشب والورق فكانت نسب تراجعها كبيرة ومختلفة حيث بلغ التراجع الإنتاج ب - 10.4%، 18.8%- و 1.7%- على التوالي.

عرفت هذه الفترة (1990-1999) ركود القطاع الصناعي الذي إرتبط بعجز المؤسسات على تحديد المعدات والآلات الإنتاجية بالمواد الأولية وذلك جاء نتيجة نقص الموارد المالية من العملة الصعبة مما تسبب في ضعف إستغلال الطاقات الإنتاجية للصناعات المصنعة والتي تراجعت إلى 42.1% سنة 1996 بعدما كانت 57.2% سنة 1990.

إنتاج القطاع الصناعي هو الآخر تضرر من ركود قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (1990-1999) أين تراجع نسبة 2.1% الإنتاج الصناعي خارج المحروقات أيضا عرف تراجعا سنويا قدر ب 3.2% أما الصناعات المصنعة بشكل عام سجلت أدنى مستوى بتراجع سنوي قدره -4.3% والشكل الموالي يوضح هذا التراجع.

الشكل رقم (2) تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال الفترة(1990-1999)

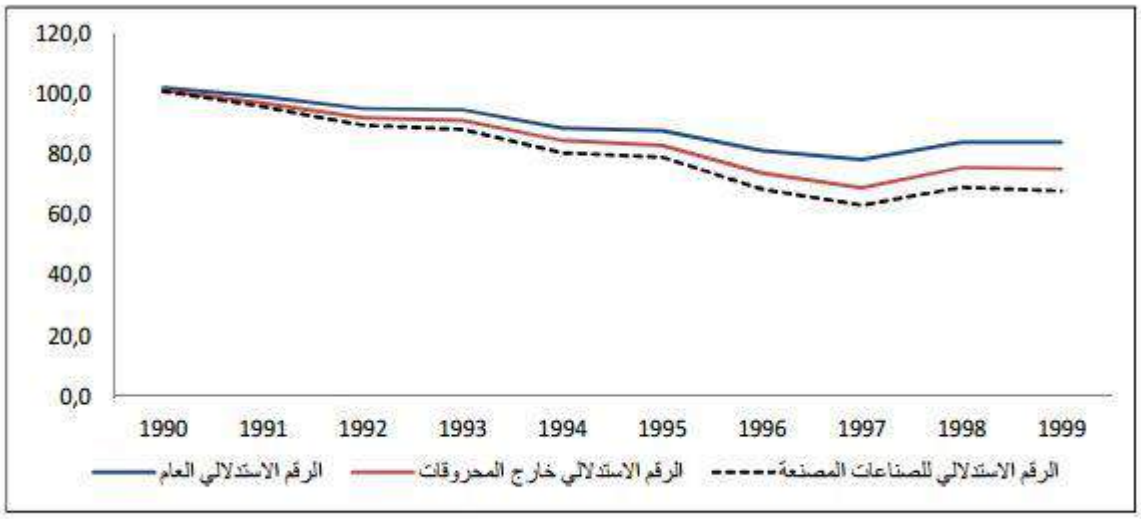

من الأرقام السابقة نجد أن الإصلاحات التي مست القطاع الصناعي أواخر الثمانينات والتي بموجبها تفكيك المجتمعات الصناعية الكبرى أدى إلى عدد التكامل بين الصناعات في نفس مجال النشاط وعدم الترابط بينه وبين مختلف القطاعات الإقتصادية، وهذا كله يعود إلى ضعف الأداء وسوء التسيير من ناحية وإلى عدم الإستقرار في تصنيف الإستراتيجيات الصناعية وكذا السياسة والإنقلاب الأمي الذي عاشه البلاد خلال هذه المرحلة من ناحية أخرى.

تطور القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (2000-2017)

شهدت الجزائر تحولات جذرية من بداية الألفية الجديدة على عدة مستويات سواء على المستوى الأمني الذي تميز بنوع من الاستقرار مقارنة بالسنوات التسعينات (العشرية السوداء) أو على المستوى الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة خاصة قطاع الصناعة الذي عرف نموا في بعض الصناعات كصناعة الأدوية النسيج و الأحذية...

جدول رقم (6) تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي للفترة (2000-2017)

قطاع النشاط	2003/2000	2006/2003	2009/2006	2012/2009	2015/2012	2017/2015
الطاقة و المياه	5.3	6.2	7	8.6	5.6	5.4
المحروقات	3.6	1.1	-2.1	-4.1	1.3	-1.1
المناجم و المقالع	1.6	10.2	7.1	-6.1	5.4	-3.1
ص.ح.م.م.ك.ا	9	-5.9	1.1	-3.1	-2.9	-2.6
صناعة مواد البناء	-0.1	5.3	0	-3.6	1.4	4.8
الصناعة الكيماوية و المطاط	-6.5	-3.9	0	-5	-4.9	-11.7
الصناعات الغذائية و الفلاحية	-17.5	-11.7	-1.7	4.7	1.7	8.1
الصناعات النسيجية	-4.7	-9.2	-5.2	-13	5	5
صناعة الجلود و الاحدية	-8.2	-13.4	-5.4	-2.6	0	-8.2
صناعة الخشب والفلين والورق	-6.3	-5.3	-13.7	-3.5	-3.6	12.9
الرقم الاستدلالي العام	0.7	1.1	-0.8	-0.2	2.2	1.8
الرقم الاستدلالي خارج المحروقات	-0.5	-0.2	2.5	1.7	2.6	4.6
الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة	-2	-5	-0.2	-2.2	0.3	0.7

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) حوصلة إحصائية.

- من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع المياه هو القطاع الأكثر نموا من حيث الإنتاج مقارنة بالقطاعات الأخرى وهدا يعود إلى الاستثمارات الكبيرة التي عرفها القطاع خلال هده الفترة حيث تم حفر الآبار و السدود و محطات تحلية البحروإنجاز محطات توليد الطاقة الكهربائية.

- أما بالنسبة لقطاع المحروقات فعرف تراجعا محسوسا في نفس الفترة حيث بلغ إلى (1.1-%) سنة 2017 بعد ما كان (3.6%) سنة 2000 .

- قطاع المناجم هو الآخر عرف نموا في الإنتاج خلال الفترة (2000-2009) وهذا ناتج عن الانتعاش الكبير الذي عرفته الشركة الوطنية لإنتاج الرمل و الحصى و زيادة الطلب على هاتين المادتين خلال هده الفترة إلى أن تراجع في الفترة (2009-2017) إلى حدود (3.1-%). بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية الذي عرف تراجعا كبيرا من 9% في الفترة (2000-2003) ليصل لأدنى مستوياته فترة (2015-2017) أين سجل (2.6-%) و هدا راجع للركود الذي عرفته كل من صناعة الصلب و الحديد.

- أما عن الصناعة الكيماوية و المطاط وصناعة الجلود والأحذية وصناعة الخشب والفلين والورق فقد عرف فيه نمو الإنتاج معدلات سالبة طيلة هده الفترة.

- وفي الأخير وبموجب الاتفاقية المبرمة بين المؤسسات الناشطة في قطاع النسيج وبين وزارة الدفاع والمتعلقة بتموين جميع وحدات الأمن والجيش الوطني الشعبي على مستوى الوطن أدى إلى ارتفاع معدلات نمو الإنتاج في القطاع أين حققت نموا سنوي قدره (5%) في فترة (2012-2017) .

- فيما يخص مؤشر إنتاج العام نجد أن القطاع الصناعي بشقيه التحويلي والاستخراج حقق مستويات متذبذبة بين الارتفاع و الانخفاض حيث سجلت أدنى قيمة له خلال الفترة (2009-2012) والتي قدرت ب

(2.2-%) ذلك بسبب تراجع قطاع المحروقات و قطاع المناجم و المحاجر.

- فيما يخص الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة فعرفت نموا خلال الفترة (2006-2017) أين بلغت (4.6-%) بإستثناء الفترة (2009-2012) أين انخفضت إلى (0.2-%) و هدا ناتج عن انتعاش الصناعة في جميع المجالات و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

- من خلال ما سبق يمكننا القول أن القطاع الصناعي خارج المحروقات لا يزال يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقة الإنتاجية و ضعف الإنتاجية. وحسبإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء نجد 3 قطاعات فقط حققت نسب عالية من حيث متوسط استغلال الطاقة الإنتاجية التي فاقت 70% خلال الفترة 2014-2017 وهي قطاع المحروقات بنسبة 89.9 % وتأتي في المركز الثاني صناعة مواد البناء بنسبة 73.7% كما حققت الصناعات الغذائية نسبة 56.8% أما الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية

والكهربائية والالكترونية وصناعات النسيج الجلود الأحذية الخشب الورق والفلين فقد عرفت مستويات متدنية من حيت متوسط استغلال الطاقة الإنتاجية حيث لم تتجاوز عتبة 48%

جدول رقم (7) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام للفترة (2000-2016)

السنة	الصناعة الإستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	قيمة المضافة	نسبة المساهمة فين.م.خ%	معدل النمو السنوي %	قيمة المضافة	نسبة المساهمة فين.م.خ%	معدل النمو السنوي %	القيمة المضافة	نسبة المساهمة فين.م.خ%	معدل النمو السنوي %
2000	1711510,00	42	-	238459,10	6	-	1949969,10	47	-
2003	1577974,10	35	-4	276614,20	6	7,7	1854588,30	41	-2.5
2006	2442539,00	40	24,4	314772,00	5	6,7	2757311,00	45	21.9
2009	4037734,10	47	28,6	358340,10	4	6,7	4396074,20	52	26.3
2012	5195039,20	47	13,4	408866,30	4	6,8	5603905,50	51	12.9
2015	4360497,30	36	-8,4	500577,20	4	10,7	4861074,50	41	-6.9
2017	5761736,20	36	15	583311,30	4	8	6345047,50	39	14.2

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات

collection statistiques, N°197/2016, ONS

- من خلال الجدول فإن هيكلة القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (2000-2017) تشكل بنسبة 90% من القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية، وهذا يوضح أن قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر لا يزال بعيدا كل البعد عن التطلعات ولم يساهم بشكل كبير في تنويع مصادر التراكم التي تبقى حسب هذه الأرقام رهينة قطاع المحروقات، وهوما يجعل الإقتصاد الوط□ شديد الحساسية لكل التقلبات التي يشهدها السوق العالمي للنفط، حيث أنه مع انخفاض أسعار النفط فيالأسواق في السنوات القليلة الماضية بدأت بوادر أزمة اقتصادية تلوح في الأفق وعلى جميع المستويات .

ومن ناحية أخرى فإن القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية تتشكل بنسبة 96% من قطاعا □روقات، بينما بلغت مسا□ة قطاع الطاقة وا□ياه نسبة 2.4%، وقطاعالأشغال العمومية البترولية بنسبة 1.6%، وقطاع المناجم و المحاجر لم تتجاوزمساهمتها لقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية عتبة .0.4%.

III-1 دراسة تحليلية وصفية لتطور الرقم الاستدلالي العام و الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة للفترة (1984-2017)

لقد شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة (1984-2016)عدة تغيرات على مستوى الساحة الاقتصادية حيث خرجت من النظام الاشتراكي الذي تبنته بعد الاستقلال ودخلت بعد

ذلك إلى مرحلة الانتقالية باتجاه النظام الرأسمالي ، و القطاع الصناعي من القطاعات التي تأثرت بهدا الانتقال ومن بين المتغيرات الاقتصادية التي ثاثرت هي الاخرى الصناعة المصنعة و الرقم الاستدلالي العام .

III-1-1 دراسة تحليلية وصفية لتطور الصناعة المصنعة خلال الفترة 1984-2016

في هذا المطلب سنوضح تطور معدلات الصناعة المصنعة وفق المعطيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات للفترة 1984-2016 من خلال المنحنى البياني التالي :

منحنى بياني رقم (3) لتطور الصناعة المصنعة

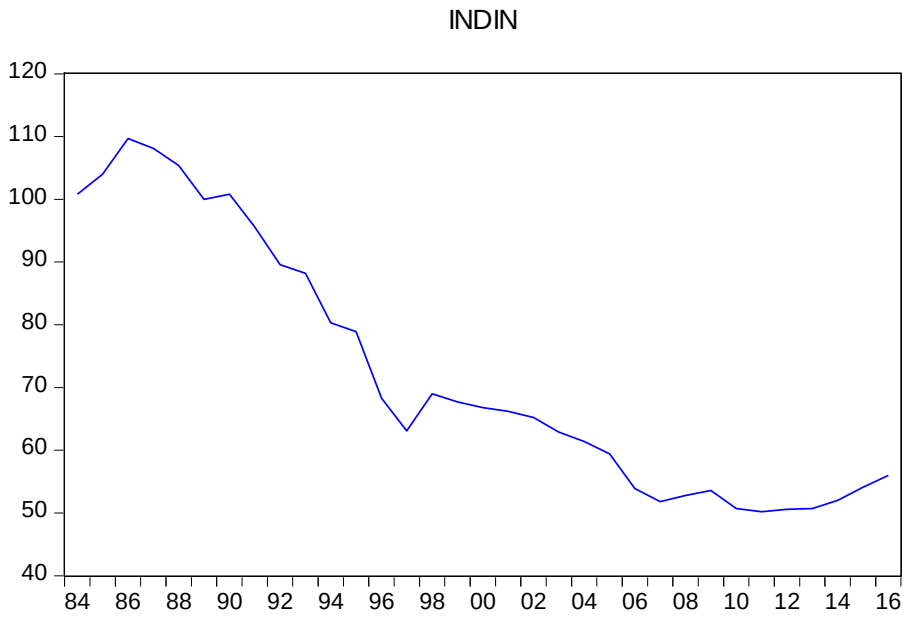

المصدر من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EVIEWS بالاعتماد على معطيات ONS

و الجدول التالي يمثل دراسة وصفية لتطورالصناعة المصنعة

جدول رقم (8) دراسة وصفية لتطور الصناعة المصنعة خلال 1984- 2017

	MEAN	MEDIAN	MAX	MIN	Std Dev	Skewness	Kurtosis	Jarque.Bera	Probability	Sum	SumSq. Dev.	Observations
indg	72.35	66.20	109.70	50.20	20.45	0.59	1.84	3.77	0.15	2387.80	13389.46	33

المصدر من اعداد الطالبة باستخدام برنامج EVIEWS بالاعتماد على معطيات ONS

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تطور الصناعة المصنعة مرت على عدة مراحل خلال الفترة المدروسة وهي كتالي:

المرحلة الأولى 1984- 1989

تميزت هذه المرحلة بتراجع معدلات الصناعة المصنعة وذلك نتيجة الصدمة البترولية بسبب تراجع كبير في الموارد الخارجية للبلاد لتراجع أسعار النفط.

المرحلة الثانية 1990-1999

هده المرحلة عرفت تراجع كبير للصناعات المصنعة وهذا يعود لعدة أسباب حيث شهد الاقتصاد الجزائري تدهورا و تناقص بسبب الأوضاع الأمنية للبلاد.

المرحلة الثالثة 2000-2017

تمثلت هذه المرحلة بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات بسبب أ النفط.

III-2-النموذج القياسي لأثر تقلبات الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج قياسي يوضح لنا العلاقة بين الرقم الاستدلالي العام و الرقم الاستدلالي للصناعة المصنعة.

الصياغة الرياضية للنموذج

يمكن وضع النموذج القياسي لأثر تقلبات الصناعات المصنعة على المتغيرات الاقتصادية (الرقم الاستدلالي العام و الصناعات خارج المحروقات) في الاقتصاد الجزائري كما يلي :

$$indg = c0 + c1\ indin$$

حيث :

indg الرقم الاستدلالي العام

indinالرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة

C_1 C_0 ممعلمات النمودج

البيانات المستخدمة في تقدير نموذج اثر تقلبات الصناعات المصنعة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :

تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير نموذج اثر تقلبات الصناعات المصنعة على بعض المتغيرات الاقتصادية بالبيانات السنوية للفترة (1984-2016) ، حيث تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، و البنك العالمي .

الطريقة المستخدمة في تقدير نموذج اثر الصناعات المصنعة على بعض المتغيرات الإقتصادية :

لتقدير نموذج اثر تقلبات الصناعات المصنعة على المتغيرات (الرقم الاستدلالي العام و الصناعات خارج المحروقات) تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية ، وعند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الباحث عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ومشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة، حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل و الوصول إلى أفضل نموذج قياسي هذا كمرحلة أولى ، كمرحلة ثانية تستخدم طريقة التكامل المتزامن المشترك باستخدام طريقة أنجل غرانجر ، للبحث عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينهما .

III-3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية و هو شرط من شروط التكامل المشترك وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية ، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلسلة الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها وقد تم استخدام جذر الوحدة من اختبار فيليبس بيرون (PP) و اختبار (ADF) و الجدولين التاليين يوضحان ذلك :

اختبار Augmented dickey fuller –(ADF):

جدول رقم (9) اختبار Augmented Dickey-Fuller test statistic "ADF

المتغيرات	الفرق	ADF					
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	الاحتمال	القرار
indg	INDG	-1.31	-3.61	-2.93	-2.60	0.61	قبول 0H
	d(INDG)	-5.49	-3.61	-2.94	-2.60	0.00	رفض 0H
indin	INDIN	-1.03	-3.61	-2.93	-2.60	0.73	قبول 0H
	d(INDIN)	-5.09	-3.61	-2.94	-2.60	0.00	رفض 0H
INF	inf	-1.71	-3.61	-2.93	-2.60	0.37	قبول 0H
	d(inf)	-5.66	-3.61	-2.94	-2.60	0.00	رفض 0H
DP	dp	0.18	-3.61	-2.93	-2.60	0.96	قبول 0H
	d(dp)	-4.45	-3.61	-2.94	-2.60	0.00	رفض 0H

لمصدر : من اعداد الطالبة باستعمال برنامج EVIEWS

إختبار فيليبس بيرون (PP) :

جدول رقم (10) اختبار PHILIP PERRON

المتغيرات	الفرق	PP					
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	الاحتمال	القرار
indg	indg	-1.40	-3.61	-2.93	-2.60	0.58	قبول H0
	D(indg)	-5.45	-3.61	-2.94	-2.60	0.00	رفض H0
indin	indin	-1.03	-3.61	-2.93	-2.60	0.73	قبول H0
	D(indg)	-5.07	-3.61	-2.94	-2.60	0.00	رفض H0
INF	INF	-1.91	-3.61	-2.93	-2.60	0.32	قبول H0
	D(INF)	-5.66	-3.61	-2.94	-2.60	0.00	رفض H0
DP	DP	-0.14	-3.61	-2.93	-2.60	0.93	قبول H0
	D(DP)	-4.56	-3.61	-2.94	-2.60	0.00	رفض H0

المصدر : من اعداد الطالبتين باستعمال مخرجات EVIEWS.

يتضح من خلال اختبار (ADF) و اختبار (PP) أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة ، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها ، مما يعنيأ المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1) ، الخلاصة أن جميع السلاسل غير ساكنة عند المستوى I(0) و ساكنة من رتبة I(1) ، و من ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ANGEL-GRANGER .

اختبار Granger –Angel

إن تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة يعتبر شرط مهما الإختبار التكامل المشترك، وبما أن السلاسل الزمنية مكاملة من نفس الدرجة يمكن أن يكون هناك علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين .

III-3 - دراسة قياسية لأثر الصناعة المصنعة على المتغيرات:

3-1 النموذج الأول : أثر الصناعات المصنعة على الصناعة :

- اختبار التكامل المتزامن : في هذه المرحلة سنقوم بإختبار التكامل المتزامن باستخدام منهجية GRANGER&ANGLE للبحث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل .

- اختبار GRANGER&ANGEL : نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية و لكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن يجب أن تكون بواقي الإنحدار مستقرة عند المستوى أي I(0)

جدول رقم (11) - اختبار GRANGER&ANGEL

المتغير التابع INDGN			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية T	الاحتمال
C	24.17	1.33	0.00
Indg	-0.16	0.026	0.00
R^2=0.50FCAL=38.03 DW=0.39			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

كتقييم إحصائي دل معامل التحديد المعدل على أن 50% من المتغيرات في الصناعة المصنعة في القطاع الصناعي تفسرها المتغيرات المستعملة في النموذج أما عن معنوية المعلمات بصفة كلية فمن خلال القيمة (الاحتمالية لإحصائية فيشر)أصغر من 0,05 فإن معلمات النموذج تظهر معنوية في صيغتها الكلية عند مستوى 5% و10% كما يتضح من النموذج المقدر توافق معلماته مع النظرية الاقتصادية ، علاقة عكسية بين الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة و الرقم الاستدلالي العام ، حيث إذا ارتفعت الصناعة المصنعة بوحدة واحدة ينخفض الرقم الاستدلالي العام ب 0.16 وحدة ، وبعد إجراء علاقة الانحدار البسيط نقوم بعدها بإجراء اختبار جدر الوحدة لبواقي هدا الانحدار للكشف عن وجود تكامل مشترك في النموذج).

التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر للرقم الاستدلالي العام و الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة اختبار kpss

يمكن الكشف عن سكون سلسلة البواقي باختبار kpss

جدول رقم (12) : سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة (KPSS)

عند المستوى	سلسلة البواقي	القيم الحرجة عند 1 %	القيم الحرجة عند 5 %	القيم الحرجة عند 10 %	القرار
Kpss	0.21	0.73	0.46	0.34	قبول H0

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

نلاحظ من خلال الجدول ان فرضية جذر الوحدة نرفضها باستخدام اختبار (kpss)عند مستوى معنوية 1 % 5% و10% ، حيث ان القيمة المحسوبة 0.21 اصغر من القيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية أي هي غير مستقرة

اي ان سلسة البواقي ساكنة عند المستوى مما يدل على وجود علاقة في المدى الطويل مابين المتغيرات، و منه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطا (ECM).

3 ـ نموذج تصحيح الخطأECM : بما أن هناك تكامل متزامن بين المتغيرات ، نمر إلى نموذج ECM الذي يعتبر الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما . ويمكننا أن نقدر نموذج تصحيح الخطأ وفق الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى :

$$indin = \hat{a} + \delta indg + (\text{ECM})$$

و بعد تقدير النموذج نحصل على النتائج التالية :

$$\text{i}indin = 24.17 - 0.16\, indg + e\text{^}1\ (ECM)$$

الخطوة الثانية : تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية :

$$\Delta \boldsymbol{indin} = \boldsymbol{\alpha}^1 \text{indg}^1 + \alpha 2\, e1 - 1 + u1(\alpha 2 < 0)$$

و بالاعتماد على برنامج EVIEWS نحصل على النتائج التالية :

جدول رقم (13): نموذج نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ.

المتغير التابع : D(indg)			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية T	الاحتمال
C	-0.06	-0.17	0.8619
d(indg)	-0.04	-1.51	0.1390
ECM(-1)	-0.17	-2.12	0.0426
DW=1.60		F=3.16	R^2=0.14

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات9 Eviews.

يلاحظ من الجدول أن معامل حد تصحيح الخطأ هو سالب (0.17-) و معنوي (2.12-) و بالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ ، و هذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في البترول يستغرق حوالي فترتين بالتقريب (1.95فترة) حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، كما يظهر من النتائج أن 17% من انحراف الرقم الاستدلالي العام عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام ، كما نلاحظ عدم مساهمة معدل الصناعة المصنعة في تفسير القيم الاستدلالي العام في المدى القصير .

خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هدا الفصل تحليل واقع القطاع الصناعي في الجزائر من خلال دراسة كل العوامل المؤثرة فيه فقمنا بتحليل تطور القطاع الصناعي و الإستثمارات المخصصة به ومساهمة الإنتاج في الناتج المحلي و قمنا بدراسة قياسية للصناعة المصنعة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

يعتبر القطاع الصناعي ركيزة اساسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية لهدا تسعى الجزائر لمواكبة التطورات الاقتصادية على المستوى الدولي، من اجل تحقيق هذه الاهداف عمدت الجزائر الى وضع استراتيجية جديدة، وتحديد مجموعة من الأهداف على المدي المتوسط لترقية و تطوير القطاع الصناعي ،و التقليل من الاعتماد على الريع البترولي، والاستغلال الأمثل للإمكانيات المادية و الطاقات البشرية المتاحة احسن استغلال، لكن رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة بوضع عدة استراتيجيات لتحقيق الاهداف و دلك بتطوير القطاع الصناعي الا انه مازال يحتاج الى عدة اصلاحات ليواكب التطور الدي يشهده العالم من تكنولوجيا حديثة و تنافسية المؤسسات الرائدة كما ان تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات يضعها في ازمة كبيرة.

إن الإستراتيجية الصناعية المتبعة منذ الاستقلال والمتمثلة في كون القطاع العمومي هو المسيطر على هيكلة الاقتصاد الجزائري لم تكن ناجعة، كما أن الطبيعة العمومية للملكية وطرق التسيير السائدة آنذاك هما السببان الرئيسيان في أزمة النجاعة الاقتصادية التي كان و لا يزال يتخبط فيها القطاع الصناعي.

وبصورة عامة بقي النشاط الصناعي يراوح مكانه مع مؤشرات نمو سالبة في اغلب الفروع الصناعية ودخلت الجزائر في برنامج الخوصصة بهدف ايجاد حلول نهائية تمكن من تحريك عجلة الانتاج ،غير ان هذه العملية عرفت نجاحا محدود بحيث لم تتمكن الدولة من الخوصصة الا ببعض الوحدات القليلة ،ان دراستنا لموضوع القطاع الصناعي الجزائري اعطت جملة من النتائج :

- ✓ لا زال القطاع الصناعي في الجزائر يتميز بتدني مستوى أداء المؤسسات الصناعية التحويلية إذ يؤدي ذلك الى انخفاض الانتاج و الانتاجية .
- ✓ ما ميز القطاع الصناعي خارج المحروقات خلال السنوات الأخيرة هو أنه على الرغم من الانتعاش الذي سجلته بعض الصناعات التحويلية، الا انها تواصل

انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات الذي أدى إلى هيمنة قطاع الصناعة الاستخراجية.

- ✓ لم يتمكن قطاع الصناعات التحويلية من تحقيق معدلات نمو مهمة خلال السنوات الأخيرة، وبقي بعيدا عن الأهداف المسطرة، ولم يتمكن أيضا من تدارك التأخر الناجم عن سنوات طويلة من الركود الصناعي، والتخلف التكنولوجي، باستثناء فروع قليلة، يأتي على رأسها فرع الصناعات الغذائية.
- ✓ أطلقت الجزائر الاستراتيجية الصناعية الجديدة منذ سنة 2007 ، ومثلت رؤية متكاملة للسياسة الصناعية في الجزائر، ببرامج وتدابير مختلفة مست كافة نواحي القطاع الصناعي، إلا أنه لم يتم تحديد مدة زمنية لهاته الإستراتيجية، ولم يتم تحديث الإستراتيجية الصناعية.
- ✓ بلغ معامل التحديد 0.50 و هدا يعني ان معدل الصناعة المصنعة يفسر ما نسبته 50% من التغير في الرقم الاستدلالي العام اما 50% المتبقية فتكون خاضعة لمتغيرات اخرى لم تدكر في النموذج .
- ✓ اتضح لنا من خلال تقدير النموذج و اختبار Granger وجود تاثير سلبي بين الصناعة المصنعة و الرقم الاستدلالي العام و منه نجيب على الفرضية ان هناك علاقة عكسية بينهما فكلما ارتفعت الصناعة المصنعة بوحدة واحدة ينخفض الرقم الاستدلالي العام ب 0.16 وحدة هدا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.

- **<u>افاق الدراسة</u>**

يتطلب موضوع الصناعة الكثير من الدراسات التي نراها جد مهمة في الحالة الجزائرية وعليه نقترح بعض المواضيع التالية

1. استراتيجية جديدة للنهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر.
2. اشكالية التنويع الاقتصادي في ظل الازمة النفطية.
3. تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

خاتمة عامة

التوصيات

- العمل على اقامة هيكل للصناعات التحويلة على التطور واكتساب ميزة تنافسية والقدرة على الخروج بها الى الاسواق الخارجية.
- تشجيع القطاع الخاص وتوجيهه نحو نشاطات صناعية مكملة للنسيج الصناعي مثلا كصناعة قطع الغيار او المنتجات نصف المصنعة.
- الاهتمام بالقطاع الصناعي الذي يعتبر محركا للنمو.

ورغم كل الجهود المبذولة كان من المنطقي على الجزائر ان تفكر في البحث عن البدائل في فترة الرخاء الاقتصادي وليس وفقا للضغوطات التي تمليها الازمة النفطية اليوم.

الكتب :

- إلهام يحياوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة ميدانية بشركة الأسمنت عين التوتة باتنة. مجلة الباحث 5008العدد 2
- إلهام يحياوي، دور الجودة في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسة الصناعية الجزائرية: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد ،6ديسمبر 1226نقلا عن إلهام يحياوي، نجوى عبد الصمد، دور استخدام الأساليب الكمية في تحسين أداء المؤسسات
- إلهام يحياوي، نجوى عبد الصمد، الجودة كمدخل للأداء التمويني المتميز بالمؤسسات الصناعية الجزائرية: دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول الجودة والتميز في منظمات الأعمال،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 7- 6ماي .1227نقلا عن إلهام يحياوي، نجوى عبد الصمد، دور استخدام الأساليب الكمية في تحسين أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية
- حسين العمر، (وآخرون) ، " مقدمة في الاقتصاد الصناعي " ، الطبعة الأولى منشورات ذات السلاسل - الكويت، 2002
- حميد بن نية، دور القطاع الصناعي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في الجزائر الملتقى الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الإقتصادي في الجزائر.
- خبابة صهيب ، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، الجزائر بهيج شعبان ، جغرافية العالم الصناعية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر
- داوود معمر ، منظمات الأعمال الحوافز والمكافات ، دار الكتاب الحديث للنشر ، القاهرة ،2006

- سهيل بوهيدل ، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع
- عبد الغفور حسن كنعان المعماري ، اقتصاديات الانتاج الصناعي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2010
- عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مرجع سابق 1 إلهام يحياوي الجودة كمدخل لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصناعية الجزائرية: دراسة ميدانية مجلة النهضة كلية الاقتصاد
- عروب رتيبة ، بوسبعين تسعديت ،"اهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية" ملتقى وطني بعنوان " الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر"
- عيسات العربي ، براهيمي السعيد، "مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر"، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة، 2012
- قوريش نصيرة ، "أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة "، محلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الخامس ، الجزائر، 2008
- كامل كاظم بشير الكتاني ، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2008
- محمد بومخلوف ،" التوطين الصناعي و قضايا التنمية في الجزائر ، الطبعة الأولى ، دار الأمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2001
- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS، حوصلة إحصائية 1962-2011

forum.tawwat.com/showthread.php?s=e64c4a0778202e92d944f5d8f657d9b0&t=9419

Dependent Variable: INDG
Method: Least Squares
Date: 07/01/21 Time: 14:05
Sample: 1984 2016
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	78.54701	3.284846	23.91193	0.0000
INDIN	0.181690	0.043734	4.154390	0.0002

R-squared	0.357632	Mean dependent var	91.69364
Adjusted R-squared	0.336911	S.D. dependent var	6.214677
S.E. of regression	5.060630	Akaike info criterion	6.139551
Sum squared resid	793.9093	Schwarz criterion	6.230248
Log likelihood	-99.30259	Hannan-Quinn criter.	6.170068
F-statistic	17.25896	Durbin-Watson stat	0.203067
Prob(F-statistic)	0.000237		

kpssاستقرارية البواقي

Null Hypothesis: ECM is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.215809
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Dependent Variable: DINDG
Method: Least Squares
Date: 07/01/21 Time: 14:10
Sample (adjusted): 1987 2016
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.911877	0.296060	3.080038	0.0047
DINDIN	0.673342	0.079146	8.507539	0.0000
ECM(-3)	-0.120951	0.054387	-2.223911	0.0347

R-squared	0.744273	Mean dependent var	-0.220000
Adjusted R-squared	0.725330	S.D. dependent var	2.688944
S.E. of regression	1.409248	Akaike info criterion	3.618629
Sum squared resid	53.62145	Schwarz criterion	3.758749
Log likelihood	-51.27943	Hannan-Quinn criter.	3.663454
F-statistic	39.29063	Durbin-Watson stat	2.116801
Prob(F-statistic)	0.000000		

3 فترات لاعادة التوازن وجود علاقة في المدى القصير

Null Hypothesis: INDG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.218297	0.6542
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INDG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.969853	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INDG has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.472328	0.5345
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INDG) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.002438	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INDIN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.173551	0.6735
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INDIN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.434839	0.0014
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INDIN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.156356	0.6807
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INDIN) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.388968	0.0016
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملخص :

هدف هذا البحث الى دراسة وتحليل واقع القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) ، باستخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي و القياسي بالاعتماد على برنامج ، و خلصت الدراسة الى ان القطاع الصناعي الجزائري يرتكز على الصناعات الاستخراجية مقابل ضعف الصناعات التحويلية ، و بالتالي فان مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام متذبذبة و ضعيفة نسبيا، مما جعل الجزائر تسعى لتنويع الصناعات الاخرى و إعادة النظر في الاستراتيجية الصناعية بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي ، الناتج المحلي الخام ، الاستراتيجية الصناعية .

Résumé :

le but de cette recherche est l’études et analyse La réalité du secteur industriel en Algérie au cours des années 1980-2017 en utilisant la méthode analytique descriptive, L'étude a conclu que le secteur industriel algérien Il est basé sur les industries extractives par rapport à la faiblesse des industries transformatrices, et donc la contribution du secteur au produit intérieur brut est relativement faible, Cela a poussé l'Algérie à chercher à diversifier d'autres industries et à reconsidérer la stratégie industrielle en fonction des conditions économiques actuelles.

Abstract

The aim of this research is to study and analyze the reality of the industrial sector in Algeria during the period (1980-2017), using both the descriptive, analytical and standard method, depending on a program. The sector’s contribution to the GDP is volatile and relatively weak, which made Algeria seek to diversify other industries and reconsider the industrial strategy in line with the current economic conditions.